

انعكاس انخفاض الدخل الحقيقية على الحالة المزاجية للأفراد: تطبيق فروض نظرية الاقتصاد السلوكي على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢١)

د. هشام سعيد محمد مصطفى *

مستخلص

يدخل موضوع البحث في إطار فروض نظرية الاقتصاد السلوكي، وهو تحديد مدى الارتباط بين انخفاض الدخل الحقيقي عند الأفراد والحالة المزاجية لهم. ويسعى البحث للوصول إلى أكثر العوامل المؤثرة في اضطراب الحالة المزاجية للمواطن المصري من بين العوامل المؤدية لانخفاض الدخل الحقيقي لديه. وإلى تقليل الأثر الذي يحدثه انخفاض الدخل عن طريق اقتراح السياسات الاقتصادية التي يجب أن تصاغ وفق مبادئ نظرية الاقتصاد السلوكي. واستخدم البحث المنهج الوصفي والمنهج التجريبي للوصول إلى هذه الأهداف. وتوصل إلى أن هناك ارتباط طردي متوسط بين انخفاض قيمة العملة واضطراب دوروية المزاج وصل إلى ٧٦%، وأن هناك ارتباط طردي قوى بين زيادة معدلات ضرائب القيمة المضافة وبين اضطراب دوروية المزاج وصل إلى ٨٣%، وهناك ارتباط طردي ضعيف بين حالات الإفلاس وبين اضطراب دوروية المزاج وصل إلى ٣٦%، وبناء على تلك النتائج أوصت الدراسة بأن يتم تشجيع العرض الكلي على مستوى الوحدات الإنتاجية المتوسطة والصغيرة. وأن يتم التعامل مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة بشيء من الحرص. وأن تدعم الوحدات التي تعرضت للإفلاس لكي تعود إلى حلبة الإنتاج. مع ضرورة أن يتم مراعاة مبادئ الاقتصاد السلوكي عند صياغة السياسات المالية والنقدية في هذا الإطار.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السلوكي، انخفاض الدخل الحقيقي، البعد النفسي للأفراد، عوامل انخفاض الدخل الحقيقي.

* مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية

Email: Hisham.said22022@gmail.com

Abstract:

The research discusses the correlation between low real income of individuals and their mood disorder. It is a topic that falls under the assumptions of behavioral economics theory. The objectives of the research are to reach the most influential factors in the mood disorder of the Egyptian citizen among the factors that lead to a decline in his real income. And to reduce the impact caused by economic policies that must be formulated in accordance with the principles of behavioral economics theory. The research used the descriptive method and the experimental method to reach these goals. And it was concluded that there is a medium direct correlation between the decrease in the purchasing power of the currency and the cyclothymic disorder has reached 76%, and that there is a strong direct correlation between the increase in value-added tax rates and the cyclothymic disorder has reached 83%, and there is a weak direct correlation between bankruptcy cases and cyclothymic disorder has reached 36%. Based on these results, the study recommended that production be encouraged at the level of medium and small production units. And that the value-added tax declaration is treated with some care. And to support the units that have been bankrupt to return to the production arena. With the need to take into account the principles of behavioral economics when formulating fiscal and monetary policies in this framework.

Key Words: Behavioral economics, Declining real income, Psychological dimension of individuals, Factors of declining real income.

مقدمة

تعتمد نظرية الاقتصاد السلوكي على البعد النفسي للأفراد عند تحليل المتغيرات الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار، وتفترض أن القرارات الاقتصادية تتخذ بناء على الحالة النفسية للإنسان وما يتبعها من سلوكيات ودوافع، وأن المتغيرات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على نفسية المتعاملين مما يوجه عمل الاقتصاد في مسارات معينة. وتختلف نظرية الاقتصاد السلوكي عن نظريات المنفعة الحدية ونظريات توازن المستهلك وغيرها من القوانين والأدوات المستخدمة على نطاق التحليل الاقتصادي الجزئي التي تراعى علاقة المتغيرات الاقتصادية بالجوانب النفسية عند الأفراد، كما تختلف عن الأبعاد التي تتعلق بالدوافع النفسية عند تحديد الكميات المطلوبة من السلع بناء على المحددات النوعية مثل ذوق المستهلك وتغير عاداته الشرائية وغيرها من الأدوات التحليلية التي تراعى البعد النفسي للإنسان. ويرجع هذا الاختلاف إلى أن نظرية الاقتصاد السلوكي

تفترض أن الشخص مؤهل لاتخاذ قراراته بناء على توازنه النفسى وبدون أي إطار نظامي يحكمه فهو لا يحتاج إلى نظريات وقوانين تساعده في اتخاذ قراره، مع الأخذ في الاعتبار القيود والأجواء المحيطة به والتي تؤثر في تحديد مقدرته النفسية على التعامل مع الأحداث الاقتصادية (Angener & Loewenstein, 2006).

تهتم نظرية الاقتصاد السلوكي بدعم الإنسان نفسياً ليكون مؤهلاً لاتخاذ القرار الصائب من خلال توفير البيئة الصالحة لعمل ذلك. والدخل الذى يحصل عليه الفرد من عمله من أحد أهم عوامل البيئة التي يعمل فيها الإنسان، ويعتبر الدخل الحقيقي للأفراد من المتغيرات الاقتصادية الهامة نظراً لارتباطه بالطلب الكلي والعرض الكلي في ذات الوقت، كما أنه على ارتباط وثيق بالعديد من المتغيرات الأخرى. وفي إطار مشكلة البحث يتم تحليل الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي لاستظهار مدى تأثيرها على الحالة المزاجية للمواطنين. لذلك يتم تحديد أسباب انخفاض قيمة العملة المحلية وتدنى القوة الشرائية لها وارتباط ذلك بارتفاع الأسعار وعلاقته بانخفاض الدخل الحقيقي للأفراد، يتم كذلك بحث علاقة ضريبة القيمة المضافة كإحدى تطبيقات الضرائب غير المباشرة على انخفاض الدخل الحقيقي، أيضاً يتم بحث التأثير الذى يمارسه إفلاس الشركات على الدخل الكلي ومن ثم على الدخل الفردى الحقيقي.

وعلى الجانب الآخر من البحث يهتم التحليل بدراسة اضطراب المزاج الدوري الذى يصاب به الفرد، من خلال عرض أهم النظريات المفسرة له مع التركيز على النظريات الاجتماعية والاقتصادية التي تشير إلى دور الأحداث الاقتصادية التي يتعرض لها الإنسان وتمارس دوراً هاماً في الاضطراب الدوري في المزاج، والذي يظهر من خلال نوبات هوسية يتعرض فيها المريض إلى فترات زائدة من التفاؤل والتحدث بمعدلات أكثر من الطبيعي وفي العديد من المجالات ويظهر نشاط زائد وحركة مستمرة، ثم تمر عليه بعدها نوبات اكتئابية تظهر من خلال الشعور بالحزن وفقدان الأمل وعدم تحديد الأهداف وارتفاع نسب تعاطى المخدرات وسرعة الانفعال والاستثارة وارتفاع حالات الانتحار (العالمية، ٢٠٢١).

ولاستظهار علاقة انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد بمدى تعرضه لاضطراب دوري في المزاج يتم تحديد معامل الارتباط بين الأسباب التي تدعو إلى انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد مثل انخفاض قيمة العملة المحلية وضعف القدرة الشرائية لها، وزيادة معدلات الضرائب غير المباشرة، وارتفاع معدلات الإفلاس ومدى تأثير الأرباح وبالتالي الدخل الحقيقي بها، وبين درجات تعرض الفرد للأعراض الهوسية والاكتئابية التي تمثل اضطراب دورية المزاج بين درجات ثلاثة وهي خفيفة ومتوسطة وشديدة.

مشكلة البحث ونطاقها

يتعرض الإنسان إلى حالات يمر فيها بأعراض بهجة وتفاؤل يمارس فيها حياته بشكل طبيعي، ثم يتعرض إلى حالات أخرى يمر فيها بأعراض إحباط واكتئاب تؤثر على مسار حياته المعتاد. تظل هذه الحالة في الإطار الطبيعي ما لم تصل إلى حد معين من حيث تكرارها ومدى عمق أعراضها، فإن زادت عن الحدود الطبيعية فيمكن أن يوصف الفرد في هذه الحالة بتعرضه لاضطراب دوروية المزاج وهو أحد الاضطرابات النفسية التي تصيب الإنسان.

وتتمثل مشكلة الدراسة في استظهار مدى الارتباط بين انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد وتعرضهم للاضطراب الدوري في المزاج. عن طريق تحديد قيمة معامل ارتباط بيرسون بين أسباب انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد وهي: انخفاض قيمة العملة المحلية. وزيادة معدلات الضرائب غير المباشرة. وتزايد معدلات الإفلاس. وبين درجات تعرض الإنسان للاضطراب الدوري في المزاج وهي الدرجة الخفيفة والمتوسطة والشديدة.

يتم تطبيق مشكلة البحث على حالة الاقتصاد المصري وفي نطاق الاقتصاد الكلي خلال فترة زمنية قدرها عشرين عاماً وهي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٢١ يتم خلالها رصد متغيرات الدراسة المستخدمة وتحديد قراءات نصف سنوية لعمل سلسلة زمنية مكونة من ٤٠ مشاهدة حتى تعبر تعبيراً جيداً عن القيم الحقيقية للمتغيرات ولتجنب أية مشكلات قياسية مرتبطة بعدد مشاهدات السلاسل الزمنية.

هدف البحث

تحدد أهداف البحث في النقاط التالية:

- تحديد الارتباط بين انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد وبين إمكانية حدوث تقلب في حالته المزاجية.
- تحديد أكثر العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى اضطراب الحالة المزاجية للأفراد في إطار الاقتصاد المصري.
- تحديد السياسات الاقتصادية اللازمة لتقليل الأثر الذي يحدثه انخفاض الدخل الحقيقي للمواطن على حالته المزاجية إلى الحد الأدنى.

أهمية البحث

عندما يصل البحث للأهداف المقررة له تتحقق أهمية على الصعيد العلمي وعلى الصعيد التطبيقي.

أولاً: الأهمية العلمية للبحث تتمثل في أنها تطبيق لفرض هام من فروض نظرية الاقتصاد السلوكي وهو أن الإنسان كائن لا عقلاني وإنما كائن نفسي تؤثر الأحداث

الاقتصادية في نفسه مما يدفعه لسلوك اقتصادي سليم أو غير سليم. وفي هذا اختلاف كبير عن مبادئ النظرية الاقتصادية التي تقوم على العقلانية والرشد. ثانياً: الأهمية التطبيقية للبحث تتمثل في أنه عندما نتكلم من تحديد مدى الارتباط بين انخفاض دخل المواطن وبين ما يتعرض له من اضطراب مزاجي نكون قادرين على صياغة السياسات الاقتصادية اللازمة لتقليل هذا الأثر إلى الحد الأدنى. مثل استخدام السياسات المالية والنقدية اللازمة لتعقيم الأثر المترتب على انخفاض الدخل الحقيقي للفرد.

افتراضات البحث

يقوم البحث على عدد من الافتراضات هي:

- ١- هناك أثر لانخفاض قيمة العملة المحلية، ولزيادة معدلات الضرائب غير المباشرة، وارتفاع حالات الإفلاس على انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد.
- ٢- هناك علاقة طردية بين انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد وبين اضطراب دوروية المزاج بدرجاته المختلفة.
- ٣- استخدام السياسات المالية والنقدية بأسلوب مرن يمكن أو يؤدي إلى تعقيم الأثر الذي يحدثه انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد على اضطراب حالته المزاجية.

منهج البحث

تم استخدام المنهج الوصفي للتعامل مع مشكلة البحث وتحليلها من خلال تحديدها على المستوى النظري وحصر العوامل التي تؤثر فيها والوصول إلى نتائج نهائية تفسر إشكالية البحث. كما تم استخدام المنهج التجريبي الذي يعتمد على جمع البيانات وتحليلها بالطرق الإحصائية المناسبة للحصول على نتائج كمية بين المتغيرات الخاضعة للتجربة، وبالفعل تم جمع البيانات الكمية عن متغيرات الدراسة والتأكد من صحة السلاسل الزمنية ومدى سكونها وعدم وجود أية مشكلات قياسية أخرى وتم استخدام طريقة التقدير المناسبة لتحديد مدى الارتباط بين المتغيرات والوصول إلى نتائج يمكن الوثوق في صحتها إلى حد كبير.

تقسيم البحث

في ضوء مشكلة البحث والنتائج المحددة له يتم تقسيم البحث إلى النقاط الرئيسية التالية:

- النقطة الأولى: فروض نظرية الاقتصاد السلوكي. يتم فيها شرح أهم الفروض والأسس الخاصة بنظرية الاقتصاد السلوكي باعتبارها نظرية حديثة تربط بين المتغيرات الاقتصادية وبين الظواهر النفسية التي تصيب الإنسان ومدى تأثيرها على الأداء

الاقتصادي الجزئي والكلية.

- النقطة الثانية: الأساس النظري لمشكلة البحث. توضح الأثر الاقتصادي لانخفاض الدخل الحقيقي للفرد، وأهم المتغيرات الأخرى التي تؤثر فيه مثل انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة معدلات الضرائب غير المباشرة وارتفاع حالات الإفلاس. كما توضح مشكلة اضطراب دوروية المزاج والنظريات المفسرة لها مع التركيز على النظرية الاجتماعية الاقتصادية باعتبارها الأقرب لمشكلة البحث.

- النقطة الثالثة: الدراسات السابقة. وفيها يتم عرض أهم الأدبيات القريبة من مشكلة البحث وما أسفر عنها من نتائج سواء على مستوى تطبيق أهم فروض نظرية الاقتصاد السلوكي بصفة عامة أو على مستوى انعكاسها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة بصفة خاصة، مع توضيح مدى الاختلاف بين الدراسة الحالية وما سبقها من محاولات.

- النقطة الرابعة: تحليل البيانات. يتم فيها تجميع بيانات المتغيرات المؤثرة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي، من رصد معدلات الرقم القياسي للأسعار الذي يعكس القيمة الحقيقية للجنه وحجم الضرائب غير المباشرة ونسبتها إلى إجمالي الضرائب الكلية وبيانات حالات الإفلاس وتأثيرها على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد. وإجراء الاختبارات القياسية المطلوبة عليها. كما يتم أيضاً إعداد قائمة استقصاء لتجميع بيانات الاضطراب الدوري للمزاج عند الأفراد والتأكد من صدق القائمة وثباتها.

فروض نظرية الاقتصاد السلوكي

تقوم نظرية الاقتصاد السلوكي على الاهتمام بالبعد النفسي ومدى تأثيره على الأداء الاقتصادي الجزئي أو الكلية ومدى تأثره به في نفس الوقت. وعلى أن الحالة النفسية للإنسان سواء كان منتج أو مستهلك، مستثمر أو مدخر تؤثر في القرارات الاقتصادية التي يتخذها وبالتالي فمن الضروري أن ينصب الاهتمام أولاً على الوضع النفسي للفرد ودراسة العوامل والمتغيرات التي تؤثر فيه، وتحديد مدى انعكاس هذا الوضع النفسي على الأداء الاقتصادي (Editorial (2017) The rise of behavioural economics. Nat Human Behav 1:767.) في نفس الوقت نفترض نظرية الاقتصاد السلوكي وجود تأثير للمتغيرات الاقتصادية الجزئية أو الكلية على حالة الإنسان النفسية. فانخفاض الدخل الحقيقي للفرد وما ينتج عنه من ارتفاع معدلات التضخم ينعكس بشكل مباشر على الاستقرار النفسي له، وقد يصاب بأعراض تشير لإصابته ببعض الاضطرابات النفسية مثل التوتر نتيجة لتغير كمية السلع والخدمات التي اعتاد على شرائها، والانفعال الزائد وسرعة الاستئثار والعنف بسبب عدم قدرته على تلبية

احتياجاته وكل هذه الأعراض وغيرها تنتج بسبب تأثر الإنسان بالظروف والأحوال الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به.

وتفترض نظرية الاقتصاد السلوكي أن الشخص مؤهل لاتخاذ قراراته الخاصة بشئونه الاقتصادية بدون تدخل فني خارجي. لأن الشخص عندما يريد اتخاذ قرار بشأن استهلاك سلعة معينة لا يحتاج إلى قانون ليشرح له عدد الوحدات التي يشتريها وعلاقة هذه الوحدات بالسعر السائد في السوق مع الأخذ في الاعتبار أسعار السلع البديلة وأسعار السلع المكملة لها، وإنما يوجه الشخص نحو الشراء رغبته المطلقة المبنية على القرارات المرتبطة بالحالة النفسية التي تعتريه، وبالتالي فإن هناك مقدرة نفسية للشخص تحدد بعد القرارات الاقتصادية التي يتخذها، وأن هذه المقدرة النفسية تتأثر بالعديد من العوامل مما يدعو لأن تكون محور الاهتمام عند الاقتصاديين ومنحذى القرارات وراسمى السياسات الاقتصادية (Magoon & Hursh, The behavioral economics of transportation travel time, mode choice and carbon impact, 2011)

وعلى هذا تؤكد نظرية الاقتصاد السلوكي أن الإنسان كائن لا عقلاني لا يستجيب للغة الأرقام وللإقناع المنطقي التي تقوم عليه النظرية الاقتصادية، وإنما هو كائن نفسي تحركه دوافعه النفسية لاتخاذ قراراته وتؤثر فيه الأحداث الاجتماعية والاقتصادية المحيطة مما يدفعه لسلوك اقتصادي معين. معنى ذلك أن العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها حسب ما يقره قانون الطلب لا تؤثر بشكل مباشر في الفرد لاتخاذ قرار الشراء وإنما يكون الاهتمام الأكبر بالعوامل النوعية التي تتأثر بشكل واضح بالحالة النفسية التي تخضع للعوامل والظروف المحيطة، وفي هذا اختلاف جذري لمبدأ رئيسي من المبادئ الاقتصادية وهو رشادة القرارات الاقتصادية.

يتعرض الإنسان وفق نظرية الاقتصاد السلوكي للعديد من الوكزات أو الدفعات هي التي تؤثر في القرارات الاقتصادية، وأن هذه الوكزات أو الدفعات قد تكون نفسية مما يؤدي إلى التأثير على الأحوال الاقتصادية للشخص وعلى الأداء الاقتصادي بصفة عامة (النجار، ٢٠١٩). كما أن الإنسان يقع تحت تأثير ما يسمى "الوضع الافتراضى" وهو الوضع الذى يأخذ فيه القرارات بدون تفكير وأن مراكز التفكير في المخ لا تعمل (Youngstrom, Freeman, & Findling, 2016)، ويظهر هذا الوضع الافتراضى عند الأشخاص الذين يقومون بعمل روتينى أو قاموا بالتدريب عليه لفترات طويلة مما يهين المخ للقيام بالعمل بدون تفكير في قياس المسافة أو تحديد الزمن أو استخدام مراكز التفكير بصفة عامة، وعند هذا الوضع الافتراضى يأخذ الإنسان القرارات بعيداً عن الحسابات العقلية وإنما تتخذ القرارات بناء على العواطف التي تسيطر عليه

وعلى حالته النفسية، وفي هذه الحالة يمكن التركيز على العوامل النفسية للتأثير في العديد من القرارات التي يتخذها الإنسان في جوانب حياته المختلفة ومنها الجانب الاقتصادي.

وبناء على هذا التصور يتم عمل مجموعة من البدائل مبنية على عدد من المؤثرات النفسية للوصول إلى أهداف اقتصادية معينة تسمى هذه التقنية بتصميم الخيارات. وعند تصميم هذه الخيارات يجب مراعاة أن يتم توجيه الشخص وعدم إجباره أو حتى الإلحاح عليه (عثمان، ٢٠١٤). فإذا أردنا حث الناس على التقليل من معدلات استهلاك سلعة معينة على سبيل المثال يجب أن يتم ذلك في إطار حرية الفرد في اتخاذ القرار كأن يتم التوعية على تقليل الاستهلاك نظراً لعدد من الأبعاد الصحية والاقتصادية والبيئية في نفس الوقت تقدم الحوافز المادية والمعنوية المحفزة على تقليل الاستهلاك ويتم ذلك في إطار من المنافسة بين الوحدات الاقتصادية سواء كانوا أفراد أو منشآت، كما يجب أن يتم العمل على نشر الوعي وإتاحة المعلومات بشفافية كاملة وتعدد البدائل وتوفير المناخ السليم لتوفير الحرية في اتخاذ القرار تسمى هذه السياسة "الأبوية التحررية" وفيها يتم رسم سياسات اقتصادية معينة لتوجيه المعنيين بها لتحقيق أهداف معينة بدون التأثير في حريتهم وإنما للتأثير في مراكز اتخاذ القرارات لديهم وتوجيه سلوكهم لتحقيق الهدف من السياسة المطبقة (Dave, Sabia, & Safford, 2022).

تعتمد نظرية الاقتصاد السلوكي على أن الإنسان يتخذ قراراته بشكل لا يتوقف على العوامل الكمية، مما يستدعي الحكم على عقلانية القرارات التي يتخذها. وهناك عوامل تصرف العقل عن رؤية أبعاد أخرى غير التي يراها مناسبة لاتخاذ قراره وهذا طبيعي في إطار الظروف المحيطة بالإنسان وفي إطار طبيعة العقل البشري العاجز عن إدراك كافة الأبعاد. وأن هناك نوعين من التفكير الأول حدسي تلقائي يتخذ فيه الإنسان قراراته بعيداً عن مراكز التفكير والحكم على الأشياء، والثاني منطقي عقلاني يخضع فيه القرار للاختبار وفق عدد من العوامل الكمية المنطقية التي يستخدمها لمساعدته في اتخاذ القرار. وبالتالي يوجد لدى الإنسان جهاز تلقائي يتأثر بالعوامل الخارجية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها من العوامل الخارجية، وجهاز تأملي يتأثر بالعوامل التي تخضع للحسابات الكمية والمنطقية (Magoon & Hursh, The behavioral economics of transportation travel time, mode choice and carbon impact, 2011). عند تصميم الخيارات ورسم السياسات وفق نظرية الاقتصاد السلوكي يجب توجيه التركيز نحو الجهاز التلقائي الفطري عند الإنسان وليس إلى الجهاز التأملي العقلاني، مع مراعاة أن الجهاز التلقائي يحكمه عدد من القواعد التي

تؤثر فيه وتحدد مدى كفاءته، وعلى راسم السياسة ومصمم الخيارات أن يراعي هذه الأبعاد وتلك القواعد (Bergen, 2016).

وهناك عدد من المبادئ التي تقرها نظرية الاقتصاد السلوكي يجب أن تراعى عند رسم السياسات الاقتصادية (Akbulut–Yuksel & Boulatoff , 2021). من هذه المبادئ سلوك المسار الأقل مقاومة، وهو سلوك الأشخاص الذين لا يفعلون شيئاً من الأشياء المراد تحقيقها. فإذا أرادت الحكومة اتخاذ عدد من القرارات لرفع معدلات الادخار فعليها توجيه اهتمامها الرئيسي نحو الفئات التي دخلت في نطاق العمل الادخاري حديثاً وليس إلى أصحاب المدخرات الحالية، كأن تخاطب الحاصلين على مكافآت نهائية الخدمة في السنة المالية القادمة أو المتضررين من عملية الخصخصة، فإن مثل هذه الفئات تكون من الأسهل تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة عن غيرها من الفئات أصحاب الأوعية الادخارية الثابتة المستقرة (الجبوري، ٢٠١٧).

المبدأ الثاني من المبادئ التي تراعيها نظرية الاقتصاد السلوكي هو مبدأ الحرية المتبادلة، وهو يعنى أن الحرية الاقتصادية مبدأ مطلق مكفول لكل الأطراف التي تدخل في العملية الاقتصادية، فإذا أقرنا بحرية المستهلك في عدم ارتداء حزام الأمان عند قيادة السيارة فيجب في نفس الوقت إقرار حرية المنتج في إطلاق جرس إنذار لتنبيه قائد السيارة إلى ارتداء حزام الأمان. ونفس المبدأ يمكن أن يطبق على المستوى الكلي فالمنتج حر في الحصول على أكبر قدر من الأرباح في نفس الوقت الدولة حرة في إصدار القوانين التي تراها ضرورية لتحقيق مصلحة المستهلك ولحدوث التوازن الكلي.

المبدأ الثالث من مبادئ الاقتصاد السلوكي في رسم السياسات هو مبدأ خطأ ما بعد الإجازة. والمقصود بهذا المبدأ مراعاة الخطأ البشري الذي يقع فيه الإنسان عند اتخاذ القرارات سواء نتيجة تقصير أو عدم تركيز أو نتيجة لنقص الخبرة وعدم الكفاءة. فإذا أراد البنك المركزي تصميم نظام للفوائد التصاعديّة لتشجيع الادخار يجب أن يراعى تنبيه المدخر أن شريحة المبالغ المدخرة وصلت إلى الشريحة الأعلى مما يستحق فوائد أقل لأنه قد لا يتذكر إبلاغ البنك بذلك مما يؤدي إلى حصوله على فوائد أقل (Akbulut–Yuksel & Boulatoff , 2021).

المبدأ الرابع من مبادئ الاقتصاد السلوكي هو الحافزية والتنافسية. عند رسم سياسة اقتصادية تهدف لتشجيع الصناعة الوطنية للإحلال محل الواردات على سبيل المثال تتمثل الحافزية في حصول المستهلك على مزايا كمية أو نقدية عند شراء المنتج الوطني، في نفس الوقت الذي يتم فيه دفع المنتجين لمزيد من التنافس لتقديم أفضل منتج بأقل سعر منافس للمنتج الأجنبي من خلال سياسات مالية أو نقدية مشجعة على ذلك (Berger,

(Meredith, & Wheeler, 2008). مع مراعاة عدم تعارض السياسات المشجعة على الحوافز والسياسات المشجعة على المنافسة.

الأساس النظري لمشكلة البحث

يشرح هذا الجزء من البحث المتغيرات الخاضعة للدراسة وتفسير مضمونها بشكل دقيق وتوضيح أهم خصائصها ومكوناتها، وتحديد العلاقات النظرية التي تربط بين هذه المكونات من خلال شرح الأساس النظري لها. وحيث أن مشكلة الدراسة تقوم على توضيح الارتباط بين انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد باعتبارها إحدى المشكلات الاقتصادية الهامة وبين اضطراب الحالة المزاجية عند الأفراد بوصفها مشكلة نفسية تصيب الإنسان نتيجة تعرضه لمؤثرات مختلفة، لذلك يجب شرح الأساس النظري لمشكلة انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد من واقع النظرية الاقتصادية من حيث تحديد المفهوم الدقيق لها والوقوف على العلاقة النظرية بينها وبين انخفاض قيمة العملة والضرائب غير المباشرة والإفلاس كأهم المتغيرات المؤثرة في حدوث انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد.

وعلى الجانب الآخر من الدراسة يجب شرح الأساس النظري لمشكلة اضطراب دوروية المزاج من واقع النظريات المفسرة للاضطرابات النفسية، وتوضيح الدرجات المختلفة التي يتعرض لها الإنسان، وشرح العلاقة بين الحالة النفسية للإنسان وانعكاسها على اضطراب المزاج ومدى استقرار الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها.

أولاً: انخفاض الدخل الفردي في النظرية الاقتصادية

يتأثر دخل الأفراد بعدة عوامل تجعل قيمته النقدية مختلفة عن قيمة السلع والخدمات التي يمكن أن يحوزها به، مما يعني اختلاف الدخل النقدي عن الدخل الحقيقي للفرد. وهناك العديد من المؤثرات في هذا المجال لعل منها انخفاض قيمة العملة متمثلة في ارتفاع سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية وما يصاحبه من ارتفاع معدلات الأسعار، وزيادة معدلات الضرائب غير المباشرة التي تنعكس بشكل مباشر في صورة انخفاض حقيقي في الدخل، بالإضافة لزيادة معدلات الإفلاس التي تصيب الوحدات الإنتاجية وما لذلك من أثر مزدوج على انخفاض دخل أصحاب هذه الوحدات من جهة وارتفاع الأسعار نتيجة انخفاض العرض المترتب على الإفلاس وما يؤدي إليه من انخفاض في الدخل الحقيقية من جهة أخرى.

(١) أثر انخفاض قيمة العملة على الدخل الحقيقي.

قامت الحكومة المصرية بتحرير قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية بداية من أغسطس ١٩٩١ حتى عام ٢٠١٦ في إطار برنامج شامل لإعادة الهيكلة والإصلاح النقدي واعتماد آلية السوق القائمة على عرض وطلب العملة المحلية مقابل العملات

الأخرى، أدت تلك السياسة إلى انخفاض كبير ومنتالي في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي أسفر عن ظهور سوق موازية نظراً لزيادة الطلب على الدولار عن الكمية المعروضة منه، مما دعا بالبنك المركزي عن طريق عمليات السوق المفتوح إلى تخفيض قيمة الجنيه المصري أكثر من مرة بهدف القضاء على المضاربات على الدولار ووقف المزيد من الانخفاض في قيمة الجنيه (بيانات بحث الدخل والنفاق لعام ٢٠١٧-٢٠١٨).

جاءت عواقب تطبيق تلك الإجراءات ارتفاع في معدلات التضخم بسبب زيادة المكون الأجنبي في أغلب الصناعات في القطاعات المختلفة، فضلاً عن تدبير كميات كبيرة من النقد الأجنبي لتوفير السلع الاستراتيجية المستوردة. انعكس ذلك سريعاً وبشكل مباشر على ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض معدلات الدخل خاصة من أصحاب الدخل الثابتة وتحديداً من الطبقات منخفضة الدخل، وزاد شعورهم بالضيق نتيجة ارتفاع أسعار السلع ومستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة، الذي يعنى من جهة أخرى انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد.

يجد الأفراد شعور بالضيق نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية ما يبرره في النظرية الاقتصادية. حيث أن التغير في سعر الصرف يمارس أثره على الأسعار المحلية من خلال نظرية تعادل القوى الشرائية، وهي تشير إلى أن ارتفاع الأسعار المحلية يكون بنفس النسبة التي تنخفض بها العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. يجب أن يصاحب ارتفاع الأسعار في السوق المحلي ارتفاع مماثل في الأسعار في أسواق الدول المشتركة معها في التجارة الخارجية، وإن لم يحدث ذلك فإن قيمة العملة المحلية ستتناقص إلى المعدل الذي يؤدي إلى تعادل الأسعار في السوقين (Gali & Monacelli, 2005). كما أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية معناه ارتفاع في أسعار الواردات من السلع والخدمات بالعملة المحلية، مما يعنى أن سعر الصرف يمارس أثره على الأسعار لاسيما الواردات عبر فترة زمنية معينة تتوقف على نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبتها إلى إجمالي الاستهلاك الكلي، وحجم الجهاز الإنتاجي ومرونته لتحديد مدى الاستجابة للتغيرات التي تحدث في أسعار الواردات التي تعتبر سلع بديلة، وتتوقف هذه المرونة في الجهاز الإنتاجي على مدى توافر عناصر الإنتاج المدربة على الانتقال السريع بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتوفر المناخ الاستثماري المناسب لإقامة مزيد من الصناعات التي تزيد من العرض الكلي خاصة في مجال السلع البديلة للواردات، ودرجة المنافسة ومدى تنظيم السوق المتوقف على الشفافية وتوافر المعلومات.

إن تغير سعر الصرف له تأثير مباشر على معدلات الأجور الحقيقية في المجتمع، يتوقف ذلك التأثير على مدى مرونة الأجور النقدية ومرونة الأسعار. عندما يرتفع

سعر الصرف تنخفض قيمة العملة المحلية ويتأثر نتيجة لذلك الانخفاض أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الاستهلاك الكلي ومعدلات الادخار الكلي، وفي حالة ارتفاع مرونة الأجور النقدية لهذا الانخفاض في قيمة العملة فإن الانخفاض في مستوى الأجور الحقيقية يكون قليلاً، يدعم ذلك مرونة الأسعار حيث أنه كلما انخفضت مرونة الأسعار مع التغيرات التي تحدث في قيمة العملة أدى ذلك إلى ثبات معدلات الأجور الحقيقية أو انخفاضها بمستويات قليلة، وأن درجة انفتاح الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي يساعد على ثبات معدلات الأسعار أو تحركها بمعدلات مرونة منخفضة وبالتالي تحرك الأجور الحقيقية بمعدلات مرونة منخفضة كذلك.

(٣) أثر الضرائب غير المباشرة على الدخل الحقيقي.

تنشأ أهمية الضرائب غير المباشرة وأثرها على الدخل الحقيقي للأفراد من المشكلة الأساسية التي يهتم بها فرع السياسات المالية وهي عجز الموازنة العامة بشكل أساسي. وتناولت المدارس الاقتصادية المختلفة هذه القضية ومناهج علاجها والتعامل معها، ويعتبر أثر الضرائب بصفة عامة والضرائب غير المباشرة بصفة خاصة من الموضوعات التي اشتد الخلاف عليها بين المدارس الاقتصادية.

فعلى المستوى الكلاسيكي لا يعتبر الاهتمام بالضرائب المباشرة وغير المباشرة من الموضوعات الرئيسية، وينبع ذلك نتيجة لاقتناعهم بمبدأ التوظيف الكامل وما ينتج عنه من مبدأ توازن الميزانية، فمن الفروض الرئيسية في الفكر الكلاسيكي أن الإيرادات العامة تغطي المصروفات الكلية بشكل تام وبالتالي ليس هناك حاجة لتدخل الدولة بفرض الضرائب. كما أن لجوء الحكومة للدين العام من خلال الاقتراض مرفوض إلا عن طريق استخدام السندات طويلة الأجل. مما يعني أن اقتناع المدرسة الكلاسيكية بحيادية السياسة المالية انعكس على ظهور أهمية كبيرة للضرائب غير المباشرة على الدخل الكلي أو على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد (Philippe, 2017).

واختلف الفكر الكينزي من الفكر الكلاسيكي من حيث المبدأ. في حين يعتمد الفكر الكلاسيكي على مبدأ توازن الميزانية ومن ثم فإنه يرى حيادية السياسة المالية، يعتمد الفكر الكينزي على مبدأ مختلف تماماً وهو مبدأ الطلب الكلي والفعال والتوظيف غير الكامل. واعتماد الفكر الكينزي على هذا المبدأ ينعكس على العديد من الممارسات منها أن الطلب الكلي يخلق العرض الكلي، ومن ثم يجب التأثير على الطلب الكلي الفعال عن طريق استخدام العديد من الأدوات المالية أو النقدية من أهمها الضرائب سواء المباشرة أو غير المباشرة، ومن هنا تظهر أهمية الضرائب غير المباشرة على تحديد مستوى الدخل النقدي أو الحقيقي للأفراد وانعكاس ذلك على مستوى الطلب الكلي الفعال. أيضاً يظهر التحليل الكينزي أهمية دور الدولة في تمويل عجز الموازنة الذي يرى كينز

ضرورة وجوده باعتبار أن الاقتصاد الكلى لا يعمل عند مستوى التوظيف الكامل، لذلك عندما تتدخل الدولة بأدواتها المالية لسد عجز الموازنة يظهر دور الضرائب غير المباشرة على التأثير في مستوى الدخل الحقيقي للأفراد. إلا أن تعرض الاقتصاد العالمى لظاهرة الركود التضخمى التي عجزت النظرية الكينزية في التعامل معها أظهر الأفكار النيوكلاسيكية التي أعادت للوجود الأفكار الكلاسيكية مع بعض التعديلات والتي رأت عدم تدخل الدولة في إدارة شئون الموازنة العامة والعمل على إعادة التوازن الذى ما يلبث أن يعود من جديد ببعض التدخلات الحكومية على مستوى إدارة المصروفات العامة وحفز القطاعات الإنتاجية لزيادة الإيرادات العامة عن طريق الضرائب (Beach, Hederman, & Nell, 2008). وعلى الجانب الآخر كان هناك تيار فكري يسرى بقوة في الأوساط الاقتصادية على مستوى الفكر أو على مستوى التطبيق وهو فكر المدرسة النقدية التي قادها ميلتون فريدمان. ولاقت هذه الأفكار قبول عند الاقتصادات الرأسمالية الكبرى سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في إنجلترا ووضعت موضع التطبيق، وترى هذه النظرية أن الأدوات النقدية لها الأولوية في إعادة التوازن الكلى والتأثير بشكل مباشر في الطلب الكلى ومن ثم في العرض الكلى. وبناء على هذا المبدأ فإن على الحكومة أن تقتصر بشكل مباشر لسد عجز الموازنة ولها أن تستخدم الأدوات المالية منها الضرائب غير المباشرة للتأثير على حجم الطلب الكلى من خلال تأثيرها على حجم الدخل النقدى للأفراد الذى ينعكس على حجم الاستهلاك الكلى الذى هو أحد مكونات الطلب الكلى، وبالتالي يمكن العودة من جديد إلى وضع التوازن (Walsh, 2003).

من المبادئ الهامة التي تقوم عليها مدرسة شيكاغو النقدية هي أن كمية المعروض النقدى تؤثر في الناتج الإجمالى بشكل إيجابي فى المدى القصير وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار في المدى الطويل. وأن التغيرات في كمية النقود المعروضة سيعمل على حدوث خلل اقتصادى عن طريق حدوث فجوة بينه وبين العرض الكلى. كما أن البنوك تلعب دور هام في هذا التحليل حيث أنها تقوم بعملية خلق النقود مما ينعكس على حجم الاستهلاك وحجم الاستثمار بشكل مضاعف. لذلك عندما تقرر الحكومة التدخل باستخدام أدوات مالية مثل الضرائب غير المباشرة يجب عليها أن تنتبه إلى العديد من المؤشرات النقدية مثل مستوى الأسعار وحجم السيولة المتاحة في الأسواق فضلاً عن حجم العرض الكلى ومدى مرونة الجهاز الإنتاجى، لأنه وبدون مراعاة هذه المؤشرات فإن استخدام الضرائب غير المباشرة سيؤدي إلى نتائج سلبية على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد (مصطفى، ٢٠٢٢).

(٣) أثر الإفلاس على الدخل الحقيقي.

الإفلاس من الظواهر السلبية التي تصيب الاقتصاد ويتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية المالية والنقدية ويظهر أثره في العديد من جوانب الاقتصاد الكلى منها الدخل الكلى وينعكس بالتالي على معدلات الطلب. والمقصود بالإفلاس في هذا المجال هو تعرض الوحدات الإنتاجية للإعسار المالي نتيجة لعدة أسباب، ولا يعد هذا الأمر مفاجئاً وإنما تمر الوحدة الإنتاجية المفلسة بمراحل متتالية يجب على إدارة الاقتصاد القومي أن تنتبه لها لتجنب هذه الظاهرة (Damodaran, 2001).

يتأثر الإفلاس بالعديد من المتغيرات الكلية على مستوى الاقتصاد الكلى مثل ارتفاع معدلات التضخم الذي يقود إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة الأخرى التي تدخل في العملية الإنتاجية، مما يعنى ارتفاع تكلفة الإنتاج يؤثر ذلك بلا شك على الكميات المطلوبة من السلع المنتجة، مما يمثل دافع قوى يقلل من قدرة المنتج على مواجهة التزاماته المالية ومن ثم يكون عرضة للإفلاس (Damodaran, 2001). يدعم ذلك الوضع انخفاض حجم السيولة في المجتمع، وهو الإجراء الذى يتبعه البنك المركزى في أغلب الأحوال عند ارتفاع معدلات التضخم، وحيث أن معدلات الاستهلاك ترتبط طردياً مع حجم السيولة المتاحة في المجتمع، فإن ذلك الوضع من شأنه تقليل حجم الطلب الكلى الأمر الذى يزيد من تأزم وضع الوحدات الإنتاجية مما يدعم تعرضها للإفلاس بشكل كبير.

يرتبط الإفلاس بالأدوات المالية والنقدية مما ينعكس على حجم الدخل الحقيقي للأفراد. وعند تحديد الارتباط بين الإفلاس وحجم الدخل الحقيقي للأفراد يجب الأخذ في الاعتبار مدى التعارض الذى يمكن أن يحدث بين السياسات المالية والسياسات النقدية مما يزيد من التأثير على حجم الدخل. فقد تلجأ الدولة لسياسة اقتصادية توسعية من أجل حفز معدلات أداء الاقتصاد الكلى، ويتم ذلك من خلال تخفيف معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة للعمل على زيادة حجم الطلب الكلى ومعدلات الاستثمار الإجمالى، في نفس الوقت الذى تفرض فيه أسعار صرف ثابتة بعيدة عن سعر الصرف الحقيقى وهذا الوضع لا يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية مما يعنى انخفاض معدلات الاستثمار الإجمالى بدلاً من زيادتها.

ترى أغلب الاقتصاديات النامية ومن ورائها المؤسسات المالية الدولية بفعالية السياسات المالية في تنشيط الأداء الاقتصادى والحد من حالات الإفلاس وبالتالي زيادة معدلات الدخل الحقيقية للأفراد. إلا أن الظروف السائدة في هذه الاقتصاديات لا تدعم الأدوات المالية في تحقيق أهدافها نظراً لضعف الجهاز الإنتاجى وانخفاض مستويات الدخل، لهذا تلجأ إلى المساعدات المالية الدولية لتدعيم الاقتصاد المحلى، ومن ثم

تتعرض إلى تدفقات نقدية داخلة إلى الاقتصاد المحلي دون زيادة مماثلة في الإنتاج مما يعرض الاقتصاد للإصابة بالمرض الهولندي الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض حقيقي في دخول الأفراد (McKinley, 2015).

يجب على الدول التي تتلقى المعونات الخارجية تهيئة الهياكل الاقتصادية لديها على عدم الاعتماد المستمر على الإمدادات المالية الخارجية، وبالتالي عليها تدعيم موقفها المالي بتدبير المزيد من الإيرادات الذاتية فتلجأ إلى فرض المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الأمر الذي ينعكس بشكل رئيسي على الدخول الحقيقية عند القاعدة العريضة من الخاضعين للضريبة والممولين، وتتأثر معدلات الإنفاق الاستهلاكي الكلي على السلع والخدمات نتيجة لذلك مما يعتبر انخفاض آخر في مستويات الدخول الحقيقية في المجتمع (Dani , Rodrik, 2017).

ثانياً: تعريف اضطراب دوروية المزاج

تختلف التعريفات الخاصة باضطراب دوروية المزاج باختلاف المدارس النفسية وتوجهاتها النظرية. وهناك العديد من النظريات التي قامت على تفسير الاضطرابات النفسية من مختلف الجوانب النفسية والفسولوجية والاجتماعية ومراعاة تأثير البيئة المحيطة بالإنسان في مدى تعرضه لمثل هذه الاضطرابات. من هذه النظريات ما تعزى الاضطرابات النفسية إلى التوترات والشدائد التي يتعرض لها الإنسان وتمثل عبء نفسي ينعكس على أجهزة الجسم المختلفة يعبر عنه من خلال اضطرابات نفسية ومزاجية مختلفة (Michael, 2015).

تعتبر النظرية النفسية الاجتماعية الأقرب لتوضيح مفهوم اضطراب دوروية المزاج في إطار مشكلة البحث، حيث تفسر الاضطرابات النفسية على أنها محصلة جميع الظروف البيئية المحيطة بما في ذلك الأحوال الاقتصادية والتي يعتبر انخفاض الدخل أحد مظاهرها. وتقوم هذه النظرية على وجود علاقة كمية بين البيئة التي يعيش فيها الإنسان وما تضمها من ظروف وأحداث وبين الاضطرابات النفسية والمزاجية التي يتعرض لها، وترى أن البيئة الاجتماعية بصفة عامة ووسط العمل بصفة خاصة تؤثر عليه من الناحيتين العضوية والنفسية (Jacob, 2015).

وقدمت هذه النظرية نموذجاً قائماً على أساس أن العوامل النفسية تتأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، وأن تعرض الإنسان لهذه العوامل يؤدي دوراً هاماً في إصابته بالعديد من الأمراض العضوية مثل قرحة المعدة والتهابات القولون والشعور بالغثيان والربو الشعبي واضطراب ضغط الدم وغيرها من الأمراض (Jacob, 2015)، وأن هذه الأعراض العضوية إنما تكون انعكاس للاضطرابات النفسية الناتجة عن الإجهاد

النفسي والتوتر والضغطات المختلفة بسبب التفاعل مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية. إن الاضطرابات النفسية التي تمر بالإنسان ومنها اضطراب دوروية المزاج Cyclothymic Disorder يعبر عن العلاقة التفاعلية بين العوامل البيئية وانعكاساتها الفسيولوجية من جهة والعوامل النفسية من جهة أخرى، وأن التغيرات الاقتصادية في هذه الحالة تعمل باعتبارها مصدر للتوتر وتؤدي دور المثير للاستجابة العصبية (Van Meter, Youngstrom, & Findling, 2012). وتختلف هذه المثيرات حسب قوتها ودرجة تأثيرها منها ما يمثل إثارة زائدة للجهاز العصبي عن المستوى الطبيعي وتلعب هذه الإثارة دوراً مفيداً ومحفزاً، ويظهر ذلك في مستويات الضغوط المنخفضة مثل المواقف المختلفة التي يمر بها الجميع في العديد من مجالات الحياة اليومية ويمكن أن يتم التعامل مع هذا النوع من الضغوط بالعديد من الطرق التي تؤدي إلى تخفيف آثار الضغط والإرهاق النفسي. كما أن هناك ضغط عالي يمثل إثارة مستمرة للجهاز العصبي ويظهر هذا النوع من الضغوط عند التعرض للمواقف التراكمية التي تسبب القلق وسرعة الانفعال مثل زيادة الأعباء في العمل والأزمات الاقتصادية مثل انخفاض الدخل، ويتفاعل الجسم مع هذا الضغط بعمل استجابة لهذا المثير وقد يسبب عدد من الأعراض الجسدية وقد تؤدي إلى اضطراب دوري في المزاج (Norton & Manne, 2005).

على أساس النظرية النفسية الاجتماعية فإن الاضطرابات النفسية بصفة عامة ومنها اضطراب دوروية المزاج ما هي إلا تعلم شرطي يقوم به الفرد للتخلص من القيود النفسية التي تسببها له الانفعالات والتوترات الناتجة عن الضغوط الخارجية بأنواعها المختلفة منها الاقتصادية، وأن هذه الاضطرابات تعتبر آلية متغيرة للاستجابة الانفعالية تتغير بتغير المثير ووفقاً للأحداث والمواقف وعلى حسب درجة شدتها ومستوى الضغط العصبي المتولد عنها، وأنه على الرغم من أن الجهاز العصبي يتميز بأنه يعمل لا إرادياً ويستجيب للمؤثرات الخارجية بشكل تلقائي، إلا أن بعض الأشخاص يستطيعون توجيه الانفعالات نحو أعضاء الجسم الداخلية مما يؤدي إلى حدوث اضطراب في المزاج (Geritar, 2011).

يتعرض الإنسان لنوبات اضطراب المزاج بدرجات مختلفة من شأنها أن تؤدي إلى خلل في حالته النفسية يكون فيها غير قادر على الأداء الاجتماعي أو المهني بصورة طبيعية وتظهر عليه أعراض مثل (Youngstrom, Birmaher, Arnold, & Findling, 2017):

- (١) تقدير مبالغ فيه للذات.
- (٢) انخفاض عدد ساعات النوم.
- (٣) الاستمرار في الكلام بمعدلات أكثر من الطبيعي.

- (٤) عدم التركيز على فكرة معينة.
- (٥) التشتت وعدم التركيز على موضوع واحد.
- (٦) ازدياد معدلات النشاط البدني عن المعدل الطبيعي.
- (٧) الإسراف في الأنشطة غير المحسوبة مثل عمليات الشراء أو الاستثمارات العشوائية.
- (٨) التفكير في الموت وتعدد محاولات الانتحار.
- (٩) سهولة الاستثارة والانفعال المبالغ فيه.
- (١٠) فقدان الرغبة وانعدام الحافز على الابتكار.
- (١١) الشعور بالذنب وانعدام القيمة.

شريطة ألا تكون هذه الأعراض أو ثلاثة منها على الأقل نتيجة تناول عقاقير طبية ذات تأثير على حالته الطبية العامة. كما يجب مراعاة أن ظهور كل أو بعض هذه الأعراض قد يكون نتيجة لاستجابة الإنسان لتعرضه لكارثة طبيعية مثل الزلازل أو الفيضانات، أو تعرضه لصدمة اجتماعية أو اقتصادية مثل مروره بخسارة مالية كبيرة، على أن يظل رد الفعل مفهوماً أو مناسباً لحجم الأزمة ولا يتعدها لتتحول إلى اضطراب مزاجي (Youngstrom, Freeman, & Findling, 2016).

ويتميز اضطراب دوروية المزاج *Cyclothymic disorder* بأن الإنسان يشعر بالسعادة في أوقات معينة يستمر هذا الشعور لفترة زمنية معينة يليها شعوره بأنماط معينة من الاكتئاب والحزن بدون أسباب ظاهرية واضحة يتخلل هاتان الفترتان حالة من الاستقرار والهدوء النفسي. وترجع الأسباب التي تؤدي إلى تعرض الإنسان لنوبات مختلفة من اضطراب دوروية المزاج إلى عدد من الأسباب المختلف عليها. فقد يرجع السبب إلى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتعرض الإنسان إلى موجات من التوتر والقلق لفترات طويلة، وما يتولد عن ذلك من مؤثرات وعوامل تؤثر بشكل مباشر على الجهاز العصبي يعكس على حالته المزاجية فتظهر أعراض تقلب المزاج بدرجاته المختلفة. كما يمكن أن يعزى إصابة الإنسان بنوبات تقلب المزاج الدوري إلى الآثار الناتجة عن تناول بعض الأدوية والمركبات الكيميائية التي تترك آثار مباشرة على الجهاز العصبي، ويحدث ذلك تغيرات بيولوجية مباشرة على الخلايا العصبية ما يؤدي إلى اختلافات في طريقة عملة المخ (Hantouche, Vannucchi, & Pinto, 2015).

في حالة اضطراب دوروية المزاج تظهر أربعة على الأقل من هذه الأعراض السابقة لمدة سنتين على الأقل عند البالغين، وسنة على الأقل عند الأطفال والمراهقين عندها

يكون الإنسان مصاب باضطراب المزاج الدوري (Consortium, 2013). وإذا استمرت هذه الأعراض لفترات عديدة ومتكررة ويكون فيها المزاج وبصورة غير معهودة ومتواصلة مستمر في النشاط الهادف أو يظهر طاقة، واستمرت هذه الحال لمدة أربعة أيام متتالية على الأقل ويظهر معظم اليوم مع التركيز على ثلاثة أعراض أو أكثر من الأعراض السابقة، بحيث تمثل تغيراً لافتاً عن السلوك العادي وصفت شدة الحالة بأنها نوبة تحت الهوسية (Consortium, 2013) Hypomanic Episode. أما إذا استمرت هذه الأعراض لفترات عديدة ومتكررة ويكون فيها المزاج وبصورة غير معهودة ومتواصلة مستمر في النشاط الهادف أو يظهر طاقة، واستمرت هذه الحال لمدة أسبوع على الأقل ويظهر معظم اليوم مع التركيز على ثلاثة أعراض أو أكثر من الأعراض السابقة وصنفت بدرجة مهمة، بحيث تمثل تغيراً لافتاً عن السلوك العادي وصفت شدة الحالة بأنها نوبة هوس (Consortium, 2013) manic Episode. أما في حالة وجود خمسة أو أكثر من الأعراض السابقة خلال فترة أسبوعين مصاحباً ذلك تغيراً ملحوظاً في الأداء المهني والاجتماعي مع عدم وجود حالة طبية أخرى، ومع استمرار انخفاض المزاج العام معظم اليوم والتعبير عن الشعور بالحزن أو الفراغ أو اليأس، وانخفاض واضح في الاهتمام العام وعدم الاستمتاع بالأنشطة، وصفت شدة الحالة بأنها نوبة اكتئاب (Consortium, 2013) Depressive Episode.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والتحليلات التي قامت لتحديد الأثر المتوقع للأزمات الاقتصادية على الحالة النفسية للفرد وعلى التقلبات المزاجية التي تصيبه، منها تحليل (Impact of economic crises on mental health, 2011) الذي أجري عن تأثير الأزمات الاقتصادية على الصحة النفسية مفترضاً أن تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى آثار ثانوية على الصحة العقلية قد تزيد من معدلات الانتحار والوفيات الناجمة عن تعاطي الكحول، بالإضافة إلى العديد من الآثار الصحية الأخرى، ومع ذلك يمكن تعويض تلك الآثار الصحية من خلال الرعاية الاجتماعية واتخاذ العديد من التدابير الأخرى كتشجيع قطاع الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تعمل على تقليل الآثار الاقتصادية وتهئية الإنسان نفسياً لمواجهة آثار الصحة العقلية للأزمة الاقتصادية. كما تساهم برامج دعم الأسرة وبرامج تخفيف الديون وإعادة جدولتها في مواجهة آثار الأزمة على الصحة النفسية والحد منها.

وفي دراسة (Silva, Resurrección, Antunes, Frasilho, & Cardoso, 2018) عن تأثير الأزمات الاقتصادية على رعاية الصحة النفسية افترضت أن الاحتياجات غير الملباة لعلاج الصحة النفسية كبيرة وواسعة الانتشار، وقد تؤدي

فترات الأزمة الاقتصادية إلى زيادة الحاجة إلى الرعاية النفسية، مع افتراض حدوث عواقب نفسية وخيمة على الأفراد والمجتمع. وهدفت هذه المراجعة المنهجية إلى تلخيص الأدلة التجريبية على الارتباط بين فترات الأزمة الاقتصادية واستخدام الرعاية الصحية النفسية. وتم مسح جميع الدراسات التي أجريت على هذا الموضوع بين عامي ١٩٩٠ حتى ٢٠١٨ وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن ١٧ دراسة من بلدان مختلفة أكدت أن فترات الأزمات الاقتصادية تكون مرتبطة في الغالب بزيادة المساعدات التي تفرض على الدولة للحد من الآثار الناتجة عن الأزمة عن طريق زيادة استخدام الرعاية النفسية المتخصصة، بسبب انتشار حالات الانتحار أو الإقدام عليه، كما أشارت النتائج إلى زيادة استخدام العقاقير المخدرة وارتفاع حالات دخول المستشفيات بسبب الاضطرابات النفسية المختلفة.

وقامت دراسة (David, James, & Nrman, 2003) بتحديد مدى الاختلافات العرقية في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ودراسة المؤشرات الحادة والمزمنة للتمييز بين السود والبيض وما يصاحبه من توتر وانعكاس ذلك على الصحة العقلية والاضطرابات النفسية. ومع مراعاة تقليل الفروق العرقية عند تعديلها بمستويات التعليم والدخل، فإن مظاهر التمييز في الوضع الاجتماعي والاقتصادي ترتبط ارتباطاً كبيراً بالحالة الصحية ومدى الاستقرار النفسي المصاحب لها، وأكدت نتائج الدراسة على الحاجة لمزيد من الجهود البحثية المطلوبة لتحديد مظاهر التمييز الاقتصادي والاجتماعي القائم على التمييز العرقي ومدى انعكاس ذلك على الصحة النفسية والاضطرابات التي تصيب الإنسان.

وقامت ورقة عمل بحثية للجمعية الأوروبية للطب النفسي (EPA) (Carrasco, et al., 2016) ناقشت فيها مجموعة عمل معنية بآثار الصحة العقلية للأزمات الاقتصادية التابعة لمجلس وكالة حماية البيئة للجمعيات الوطنية للطب النفسي، ناقشت هذه الورقة تحديد تأثير الانكماش الاقتصادي على الصحة النفسية في أوروبا والتدابير التي يمكن اتخاذها للاستجابة له. وراجعت مجموعة العمل الأدبيات السابقة وتوصلوا إلى جميع النتائج والتوصيات التي انتهت إليها هذه الدراسات، وقسموها إلى نتائج تناولت عواقب الأزمات الاقتصادية على الاضطرابات النفسية والسلوكيات الصحية للسكان، ونتائج ليست واضحة من حيث مدلولاتها التحليلية. وتوصلت المجموعة البحثية إلى أن هناك إجماع واسع حول العواقب الوخيمة التي تجرّها الأزمات الاقتصادية على الصحة العقلية، لا سيما الاضطراب النفسي والاكنتاب واضطرابات القلق والأرق وتعاطي الكحول وانتشار السلوك الانتحاري. وحددت الدراسة أهم مؤشرات الأزمة الاقتصادية في ارتفاع معدلات البطالة وتزايد حجم المديونيات وظروف العمل غير المستقرة وعدم المساواة

وانعدام الترابط الاجتماعي وعدم استقرار الإسكان كعوامل اقتصادية خطيرة مؤثرة على الحالة النفسية للإنسان، ساعدت هذه العوامل الاقتصادية اتخاذ تدابير تقشفية عامة واتباع أنظمة رعاية اجتماعية ضعيفة عمقت من آثار الأزمات الاقتصادية على الصحة النفسية. وأشارت النتائج والتوصيات إلى ضرورة تطوير برامج الحماية الاجتماعية مثل برامج العمل النشطة، وانتشار أنظمة الدعم الاجتماعي على نطاق أوسع، والعمل على استقرار أوضاع قطاع الإسكان، وتحسين ظروف رعاية الصحة العقلية والنفسية لا سيما على مستوى الرعاية الأولية.

بعد استعراض الأدبيات السابقة التي تناولت مشكلات قريبة من مشكلة البحث اتضح أنها تناولت الموضوع من جوانب مختلفة عن تلك الجوانب المطروحة في إطار الدراسة الحالية وأن هناك اختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من عدة جوانب. أولاً: اختلاف طبيعة المتغيرات الاقتصادية المستخدمة. حيث لم تتعرض أي من الدراسات السابقة لبحث أثر انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد على الحالة النفسية والذي أثبتت النظريات المفسرة لاضطراب دوروية المزاج أنه من أهم المتغيرات الاقتصادية تأثيراً في هذا المجال.

ثانياً: اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الأثر النفسي المترتب على الظروف الاقتصادية المحيطة بالإنسان. فلم تتعرض الدراسات السابقة بشكل مباشر لمشكلة اضطراب دوروية المزاج إلا في نطاق جزئي عن طريق دراسة عينة من طلبة كلية من الكليات أو شريحة اجتماعية محددة ولم تستخدم العينة على نطاق أكبر من ذلك لإمكانية تعميم النتائج المتحصل عليها.

ثالثاً: اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والأثر النفسي المترتب عليها. حيث اعتمدت أغلب الدراسات السابقة على تصميم قائمة استقصاء وإخضاعها لمقاييس الصدق والثبات وتحليل النتائج إحصائياً، في حين استخدمت الدراسة الحالية المزج بين قائمة الاستقصاء والسلاسل الزمنية المعبرة عن المتغيرات الاقتصادية وتحديد معامل الارتباط بينهما.

تحليل البيانات

أولاً: بيانات الدخل الفردي الحقيقي

مصادر البيانات

اعتمد البحث على مصادر الجهات الرسمية المعنية بإنتاج البيانات في مصر مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وتحليل البيانات الواردة في النشرات الإحصائية والتقارير الدورية الخاصة به فيما يتعلق بمعدلات الإنفاق العام ومعدلات الإنفاق الشخصي مقسم حسب الفئات العمرية المختلفة، وتحليل مؤشرات بحث الدخل

والإتفاق وتحديد الدخل الشخصي وفق الشرائح المختلفة للوقوف على القيم الدقيقة لحجم الدخل الفردي الحقيقي.

كما تم اللجوء لبيانات وزارة المالية فيما يتعلق بحجم الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ونسبتها إلى إجمالي الإيرادات الكلية وإلى العجز الكلى في الموازنة العامة للدولة، مع التركيز على حجم ضرائب القيمة المضافة إلى إجمالي الضرائب الكلية باعتبارها التطبيق الخاص بالضرائب غير المباشرة موضوع البحث.

تم استخدام البيانات الواردة في النشرات الاقتصادية والإحصائية الدورية الصادرة عن البنك المركزي المصري للحصول على البيانات الخاصة بقيمة العملة وتحديد القوة الشرائية لها، من خلال رصد المؤشرات الخاصة بمعدلات التضخم وطرق حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وتتبعه عبر فترة الدراسة، والحصول على الأرقام المجمعة لسعر الصرف لتحديد المتوسط المرجح له خلال نفس الفترة لدراسة مدى تأثيرها على القيمة الحقيقية للجنيه.

وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بمتغير الإفلاس فقد تم متابعة التقارير الإحصائية الصادرة عن المحاكم الكلية التابع للموقع الرسمي لوزارة العدل المصرية لحصر أعداد أحكام البروتستو خلال فترة الدراسة. أيضاً مقارنة البيانات الصادرة عن وزارة العدل المصرية مع البيانات الصادرة عن إدارة تجميع مخاطر الائتمان بالبنك المركزي المصري الخاصة بحصر أحكام الإفلاس وإخطار البنوك العاملة في مصر بها.

معالجة البيانات

تم تصنيف البيانات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الخاضعة للدراسة في سلسلة زمنية على مدار زمني قدره ٢٠ سنة خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٢١ وقراءة نصف سنوية بمعدل ٤٠ مشاهدة لكل متغير لكي تعبر المشاهدات عن السلسلة تعبيراً جيداً. وتمت مراجعة السلاسل الزمنية لكل المتغيرات للتأكد من عدم وجود قيم مفقودة أو قيم متطرفة لأن وجود هذه القيم المتطرفة أو فقد بعض البيانات من السلسلة الزمنية سيؤدى إلى خلل في القياس وظهور ميل في قياس الارتباط بين المتغيرات.

تم إخضاع البيانات لاختبار Kolmogorov - Simonov وأكدت النتائج التي تم الحصول عليها أن قيم البيانات الخاصة بكل المتغيرات توزع حسب التوزيع الطبيعي للبيانات عند مستوى دلالة إحصائية أدنى من 0.01 وللتأكد من عدم وجود تباين بين البيانات تم إجراء اختبار Shapiro وأظهرت نتائج الاختبار أن قيمة الدلالة الإحصائية للبيانات أكبر من 0.05 مما يشير إلى إمكانية أن تستخدم البيانات لتحديد قيم الارتباط بدون حرج في صحة النتائج التي يتم الحصول عليها.

ولتحديد معامل الالتواء ومعامل التفرطح خضعت بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة لاختبار التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات **Univariate Normality Testing** وأظهرت نتائج هذا الاختبار أن المعامل الخاص بتحديد معدل الالتواء والتفرطح للبيانات تراوح بين -0.05 : 0.05 وأن هذه النتيجة معناها أن البيانات الخاضعة للاختبار تدخل في إطار التوزيع الطبيعي.

وفيما يتعلق بمشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات **Multicollinearity** فقد خضعت البيانات الخاصة بالمتغيرات للاختبار وأسفرت النتائج عن أن قيم معامل تضخم التباين **VIF** أقل من 10 لكل المتغيرات مما يفيد بعدم وجود ارتباط خطي بين القيم وأن المتغيرات المستخدمة في التقدير صالحة لتقدير قيمة الارتباط وتحديد مدى التأثير بينها. وتم عمل الرسوم البيانية لكل المتغيرات التي تدخل في عملية التقدير واتضح منها أن أغلبها غير ساكنة عبر الزمن، ولذلك لا يمكن الاعتماد على قيمة المتوسط الخاص بها **Mean** في تحديد قيمة الارتباط وأن قيم المتغيرات لا يمكن التعبير عنها باستخدام المتوسط. وأكدت قيم **Jarque- Bera** أن قيم المتغيرات في أغلبها قيم موجبة إلا أن التوزيع الاحتمالي الخاص بها تعدى 0.05 مما يشير إلى عدم ثبات السلاسل الزمنية عبر الزمن وهذا ما يتضح من الجدول رقم (١)

جدول رقم (١): قيم اختبار **Jarque- Bera** ومواصفات السلاسل الزمنية للمتغيرات عبر

الزمن

	cd	it	b
Mean	1855.3	2336.3	1225.9
Median	485.66	12.966	2448.3
Maximum	5311.2	6336.8	2145.3
Minimum	586.05	1422.6	263.4
Std. Dev.	1255.3	2128.3	489.99
Skewness	0.4486	1.6369	1.3361
Kurtosis	5.6692	2.0223	5.0214
Jarque-Bera	4.1529	5.9663	6.9852
Probability	0.9663	0.3256	0.4996

المصدر: النتائج المستخرجة من التحليل.

كما تم اختبار السلاسل الزمنية الخاضعة للتقدير كل على حدة من خلال اختبار فرض العدم الذي يفترض أن $H_0: \lambda = 0$ والذي يؤكد أن السلاسل الزمنية بها جذر الوحدة مما يشير إلى عدم استقرارها عبر الزمن. والفرض البديل $H_1: \lambda < 0$ الذي يعنى أن السلاسل الزمنية الخاضعة للتقدير لا يوجد بها جذر الوحدة وبالتالي تصبح مستقرة عبر الزمن.

للتغلب على مشكلة عدم ثبات السلاسل الزمنية خضعت البيانات لاختبار Levin test وتم تحديد الفروق الأولى لها وتأكد ثبات السلاسل الزمنية مع أخذ الاتجاه وبالتالي أصبح التوزيع الاحتمالي لها أقل من 0.05 كما تم حساب قيم PP – Fisher Chi-square الأكبر من قيمتها الجدولية ADF – Fisher Chi-square مما يدعم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وبالتالي يتأكد ثبات السلسلة الزمنية واستقرارها مع الزمن. وهو ما يظهر من خلال بيانات الجدول رقم (٢)

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.89366	0.0000	9	172
Breitung t-stat	-1.58784	0.0242	9	157
		0.0268		
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.96322	0.0000	9	141
ADF – Fisher Chi-square	89.6658	0.0000	9	133
PP - Fisher Chi-square	154.627	0.0000	9	129

المصدر: مخرجات برنامج (spss)

جدول رقم (٢) اختبار Levin test لتحديد ثبات السلاسل الزمنية واستقرارها عبر الزمن

وللتأكيد على سكون السلاسل الزمنية واستقرار متغيراتها عبر الزمن تم إجراء اختبار ديكي- فوللر الموسع Augmented Dickey-Fuller test والذي جاء توزيعه الاحتمالي أكبر من 0.05 وقدر عند 1.0255 وهو ما تظهره بيانات جدول رقم (٣).

جدول رقم (٣): نتائج اختبار Augmented Dickey-Fuller

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.022958	1.0255
Test critical values:	1% level	-5.254368
	5% level	-4.268064
	10% level	-1.192525

المصدر: مخرجات برنامج (spss)

ثانياً: بيانات اضطراب دوروية المزاج

مصادر البيانات

تم الاطلاع على الأدبيات الخاصة بدراسة الظواهر النفسية بوجه عام وتلك المعنية بقياس اضطراب المزاج الدوري بوجه خاص للوقوف على الأداة الأكثر ملاءمة لدراسة هذه النوع من أنواع الاضطرابات النفسية، وانتقاء الطريقة الأنسب لجمع البيانات ومعالجتها واختيار أنسب طرق القياس للحصول على نتائج يمكن الوثوق في نتائجها إلى حد بعيد (Lopes, Lezama , & Pineda).

وكان أمام الباحث عدة طرق يمكن استخدامها في جمع وتحليل البيانات مثل: (١) الاختبارات (٢) الملاحظة (٣) المقابلات (٤) قوائم الاستقصاء. وحيث أن الاختبارات تعتمد على توجيه عدد من الأسئلة إلى مجتمع الدراسة أو إلى عينة منه ويمكن الاستعانة بوسائل مساعدة مثل الصور والرسومات وهو ما يتطلب أن يقوم بالاختبار متخصص في علم النفس. كما أن الملاحظة تقوم على توجيه الحواس نحو متابعة سلوك معين أو ظاهرة معينة وفق أسس علمية متعارف عليها للحصول على البيانات ثم تحليلها وتفسيرها. وأيضاً المقابلات سواء كانت فردية أو جماعية حرة كانت أو مقيدة تتم بين الباحث وبين مجتمع الدراسة أو عينة منه للوقوف على بعض جوانب الظاهرة محل الدراسة، وأنه في هذه الحالة يجب أن يكون الباحث متخصص في مشكلة البحث ملماً بكافة الاحتمالات التي يتوقع حدوثها أثناء المقابلة وكيفية التعامل معها. بينما تستخدم قوائم الاستقصاء في الحصول على البيانات من خلال أسئلة مكتوبة ومعدة بدقة وعناية توزع على المبحوثين يتم الإجابة عليها ثم تحليلها بعد التأكد من صدق هذه القوائم وثباتها.

وبناء على ذلك تم إعداد قائمة استقصاء مناسبة لجمع وتحليل البيانات لقياس مدى التعرض لاضطراب دوروية المزاج عند الأفراد، وحصر مجتمع الدراسة المكون من ٤٠٠ فرد من الذكور والإناث تم استطلاع آراءهم من خلال قائمة الاستقصاء المصممة لهذا الغرض، ثم التأكد من مدى ملاءمة هذه القائمة للتطبيق على مشكلة البحث وتحقيق درجة من الصدق والثبات فيما يخص النتائج المتحصل عليها، كما تم تصحيح المقياس ورصد الدرجات وتفرغ وتحليل النتائج وتفسيرها.

يتكون مجتمع الدراسة من ٤٠٠ فرد عبارة عن ٣٠٠ من الذكور بنسبة ٧٥% و ١٠٠ من الإناث بنسبة ٢٥% نظراً لأن مشكلة الدراسة المتمثلة في تأثير انخفاض الدخل الحقيقي على اضطراب المزاج يمس الذكور المحتملين عبء الإنفاق في المقام الأول مع عدم إغفال دور المرأة العاملة التي تكون في أحياناً كثيرة هي المعيلة وتتأثر بالأحوال الاقتصادية وفي تقييم مشكلة البحث. وتم مراعاة أن يشمل مجتمع الدراسة

تنوع بين أصحاب الدخول الثابتة سواء العاملين في القطاع العام أو في الجهاز الإداري للدولة أو في القطاع الخاص بواقع ٣٢٠ حالة بنسبة ٨٠% وأصحاب الدخول المتغيرة المتمثلة في الأرباح سواء من المهنيين أو الحرفيين بواقع ٨٠ حالة بنسبة ٢٠% نظراً لأن مشكلة انخفاض الدخل الحقيقي تظهر بشكل جلي عند أصحاب الدخول الثابتة باعتبارها لا تتغير مع تغير معدلات الأسعار وإن تغيرت فهي بكل تأكيد تتغير بنسبة أقل لذلك يجب أن يشمل مجتمع الدراسة نسبة أكبر من هذه الفئة، بينما أصحاب الدخول المتغيرة يمكن أن يتواءم مستوى الدخول الحقيقية لديهم مع معدل التضخم السائد في الاقتصاد المحلي. كما راعى مجتمع الدراسة أن يشمل المستويات المختلفة من الدخول بصفة عامة سواء من أصحاب الدخول الثابتة أو الدخول المتغيرة. أيضاً ضم مجتمع الدراسة عدد ٢٨ فرد بنسبة ٧% من الذين يعتمدون على الودائع المصرفية كمصدر دائم للدخل من أصحاب المعاشات والمتقاعدين ويتأثر مستوى الدخول لديهم بمعدلات الفائدة المصرفية المعلنة في الجهاز المصرفي ومدى تأثير ذلك على مستوى الدخول الحقيقية نظراً لاختلاف الفائدة الاسمية عن الفائدة الحقيقية التي تمثل الدخل الحقيقي عند هذه الفئة، في حين شمل مجتمع الدراسة عدد ٣٧٢ حالة بنسبة ٩٣% يتمثل دخولهم من مصادر أخرى.

جدول رقم (٤) توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس ونوع الدخل ومصدره

فئة	بيان	عدد	نسبة
الجنس	ذكور	٣٠٠	٧٥%
	إناث	١٠٠	٢٥%
	إجمالي	٤٠٠	١٠٠%
نوع الدخل	ثابت	٣٢٠	٨٠%
	متغير	٨٠	٢٠%
	إجمالي	٤٠٠	١٠٠%
مصدر الدخل	ودائع مصرفية	٢٨	٧%
	أخرى	٣٧٢	٩٣%
	إجمالي	٤٠٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث.

جاءت قائمة الاستقصاء المستخدمة مقسمة إلى جزئين رئيسيين تم في الجزء الأول تعريف المبحوث بموضوع البحث والهدف منه وبيان الجهة التي تقوم بإعداد الدراسة مع التأكيد على سرية المعلومات المقدمة وتوضيح مزايا المشاركة في الاستقصاء. وضم الجزء الثاني العبارات والأسئلة محل الاختبار التي راعت تجنب الأسئلة الشخصية قدر الإمكان وشملت كافة متغيرات الدراسة وغطت جميع أبعادها، وجاءت العبارات سهلة

واضحة في مستوى الأشخاص محل الاختبار وراعت في صياغتها أن تقيس كل عبارة فكرة واحدة على أن تبدأ الاستمارة بالعبارة الأكثر سهولة. كما تجدر الإشارة إلى أن الباحث قام بتجريب الاستبيان على عينة مماثلة لمجتمع الدراسة بهدف الوقوف على وقع العبارات على المبحوثين والتعرف على العبارات السهلة والمهمة أو غير الواضحة بما يمكن الباحث من تنقيح القائمة للوصول إلى أقصى استفادة عند طرحها على مجتمع الدراسة.

معالجة البيانات

تكونت قائمة الاستقصاء من ٥٨ عبارة يتم الإجابة عليها جميعاً "بنعم" أو "بلا" أو "أحياناً" صيغت العبارات والأسئلة لتحدد مستوى دخل المبحوث ونوعه ومدى تعرضه للتغير بسرعة وانعكاس ذلك التغير على حالته والمزاجية وسلوكياته في العديد من مجالات حياته سواء الأسرية أو العامة. مع ذكر أوجه التكيف التي يقوم بها الفرد عند تعرضه لتغير مستوى دخله، وانعكاس ذلك على مستوى استهلاكه ونوعية السلع والخدمات التي يستغنى عنها، ومدى تأثير مسار حياته المعتاد نتيجة استبعاد هذه السلع والخدمات.

جاءت فقرات وأسئلة قائمة الاستقصاء لتحديد مستوى تأثير الحالة المزاجية بانخفاض مستوى الدخل على مستويات ثلاثة هي خفيفة متوسطة شديدة من خلال صياغة عبارات إيجابية مثل:

العبارة / السؤال	نعم	لا	أحياناً
يتعرض دخلك للتغير بشكل مستمر.			
تستطيع ادخار جزء من دخلك بشكل ثابت.			
يمكن تقليل استهلاكك من بعض السلع الأساسية عند انخفاض دخلك.			
ينتابك شعور بالغضب عندما لا تستطيع شراء بعض السلع.			

وجاءت النتائج تعبر عن تلك المستويات الثلاثة من حيث أن القائمة التي تحصل على درجة عالية يجب فيها المبحوث عن الأسئلة والفقرات "بنعم" بنسبة تتجاوز ٧٠% تدل على حدوث اضطراب دوروية المزاج عند مستوى اضطراب شديد. وأن القائمة التي تحصل على درجة منخفضة يجب فيها المبحوث على الأسئلة والفقرات "بلا" بنسبة تتجاوز ٧٠% تدل على حدوث اضطراب دوروية المزاج عند مستوى اضطراب منخفض. وأن القائمة التي تحصل على درجة متوسطة يجب فيها المبحوث على الأسئلة والفقرات "أحياناً" بنسبة تتجاوز ٧٠% تدل على حدوث اضطراب دوروية المزاج عند مستوى اضطراب متوسط.

وفي ضوء المقابلات التي تمت بين الباحث وبين عدد من المتخصصين في علم النفس واستطلاع آراءهم في مدى إمكانية أن تعكس نتيجة الاستقصاء حسب الإجابات الثلاثة سواء بنعم أو بلا أو بأحياناً درجات تأثر الفرد بتغير مستوى دخله الحقيقي وانعكاس ذلك على حالته النفسية ومدى تعرضه لتقلب في حالته المزاجية. وفي ضوء استخدام مقياس ليكرت الثلاثي الذي يعطى كل فقرة من فقرات الاستطلاع وزن نسبي مرجح وفق هذا المقياس، وبناء عليه تصنف تلك الإجابات في مستويات ثلاثة وهي حالة الهوس والحالة تحت الهوسية وحالة الاكتئاب عند مستويات ثلاثة هي حالة الاضطراب الخفيف وحالة الاضطراب المتوسط وحالة الاضطراب الشديد.

وتم التأكد من صدق القائمة المعدة للاستقصاء ومدى ملاءمة فقراتها لقياس ما وضعت له من حيث تعرض مستوى دخل الفرد للتغير بشكل مفاجئ وأن هذا يحدث بشكل مستمر وانعكاس ذلك على حالته المزاجية وسلوكياته في دوائر مختلفة سواء على المستوى الذاتي أو في المحيط الأسرى أو محيط العمل أو في المحيط الاجتماعي، عن طريق حساب معامل ارتباط بيرسون لكل الفقرات المتعلقة بتغير الدخل وبين الدرجة الكلية لقائمة الاستقصاء، كذلك الحال في الفقرات المتعلقة بتقلبات المزاج والتغير في السلوكيات وبين الدرجة الكلية لقائمة الاستقصاء.

جدول رقم (٥) معامل ارتباط بيرسون بين فقرات الدخل وفقرات السلوك وبين الدرجة الكلية

فئات الفقرات	معامل الارتباط
فقرات مدى تغير الدخل واستمرارية ذلك	0.827 (0.000)
فقرات تقلب الحالة المزاجية وتغير السلوكيات	0.743 (0.000)

المصدر: مخرجات تحليل برنامج (spss)

من خلال بيانات الجدول رقم (٥) يتضح أن معامل الارتباط بين الفقرات التي صيغت لتحديد مدى تعرض الدخل الحقيقي للأفراد للتغير بشكل مفاجئ ومستمر وبين الدرجة الكلية لقائمة الاستقصاء وصلت إلى 83% عند مستوى معنوية أقل من 1%. كذلك الأمر بالنسبة للفقرات التي صيغت للتعبير عن مدى تقلب الحالة المزاجية للأفراد نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية وانعكاس ذلك على سلوكياتهم في دوائر معينة، فإن معامل الارتباط بين تلك العبارات وبين الدرجة الكلية لقائمة الاستقصاء وصل إلى 74% عند مستوى معنوية أقل من 1%. وأن تلك النتائج تعني أن هناك ارتباط بين الفقرات بعضها ببعض وأن هناك اتساق داخلي بينها وأنها صادقة في التعبير عن مشكلة البحث التي صيغت من أجلها مما يدعم مدى مصداقية قائمة الاستقصاء المستخدمة.

مناقشة نتائج التحليل

تم تجميع بيانات مستويات الدخل الفردي الحقيقي عن طريق تجميع البيانات الخاصة بمكونات انخفاض هذا الدخل من رصد معدلات الرقم القياسي للأسعار الذي يعكس القيمة الحقيقية للجنه وانعكاسه على حجم الدخل الحقيقي للفرد، وحجم الضرائب غير المباشرة ونسبتها إلى إجمالي الضرائب الكلية وتأثيرها على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد، وأيضاً بيانات حالات الإفلاس وتأثيرها على مستوى دخل الأفراد الحقيقي. وقام الباحث بإجراء المعالجات الإحصائية المطلوبة عليها من حيث اتباعها للتوزيع الطبيعي ومطابقتها لمعايير الالتواء والتفرطح وعمل الاختبارات اللازمة لضمان عدم وجود ازدواج خطى بين المتغيرات وإجراء اختبارات ثبات السلاسل الزمنية المستخدمة عبر الزمن.

كما تم إعداد قائمة استقصاء لتجميع بيانات الاضطراب النفسي عند الأفراد لتحديد درجة تعرض الإنسان لاضطراب دوروية المزاج بمستوياته المختلفة، ضمت هذه القائمة ٤٠٠ مبحث موزعين حسب الجنس ونوع الدخل ومصدره، وجاءت عبارات وأسئلة القائمة لتوضح درجة تعرض الفرد لاضطراب دوروية المزاج فى مستويات ثلاثة هي خفيف ومتوسط وشديد حسب نسبة الإجابة بين البدائل الثلاث المتاحة وهي "عم" "لا" "أحياناً"، صنفت بعدها الإجابات بعد التأكد من صدق القائمة وثباتها عن طريق عمل ارتباط بين عبارات القائمة بعضها ببعض وصل فيها معامل ارتباط بيرسون إلى 0.83 للعبارة التي صيغت لتحديد مدى تعرض الدخل الحقيقي للأفراد للتغير بشكل مفاجئ ومستمر، ونسبة 0.74 للعبارة التي صيغت للتعبير عن مدى تقلب الحالة المزاجية للأفراد نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية وانعكاس ذلك على سلوكياتهم في دوائر معينة. بعد استخدام السلاسل الزمنية المعالجة لبيانات انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد، وبعد تفريغ البيانات المجمعة من قوائم الاستقصاء وتحليل النتائج التي أسفرت عنها، تم تحديد معامل ارتباط بيرسون لتحديد مدى الارتباط بين انخفاض الدخل الحقيقي عند الأفراد من خلال العوامل المؤدية لانخفاض الدخل وهي:

- انخفاض قيمة العملة cd.

- الضرائب غير المباشرة it.

- الإفلاس b.

وبين درجات اضطراب دوروية المزاج عند الأفراد وهي:

- حالة الاضطراب الخفيف ob

- حالة الاضطراب المتوسط um

- حالة الاضطراب الشديد de

يوضح الجدول رقم (٦) مدى الارتباط بين انخفاض قيمة العملة، وبين اضطراب دوروية المزاج من خلال مراحل الثلاث المتمثلة في الخفيف والمتوسط والشديد، عن طريق تحديد معامل ارتباط بيرسون للمتغيرات الخاضعة للاختبار.

جدول رقم (٦) معامل ارتباط بيرسون بين انخفاض قيمة العملة وبين مراحل اضطراب دوروية المزاج

		cd	ob	um	de
cd	Pearson Correlation	1	.242**	.761	.313
	Sig. (2-tailed)		.788	.823	.002
	N	40	40	40	40
ob	Pearson Correlation	.242**	1	.643*	.052
	Sig. (2-tailed)	.788		.033	.880
	N	40	40	40	40
um	Pearson Correlation	.761	.643*	1	-.092-
	Sig. (2-tailed)	.823	.033		.788
	N	40	40	40	40
de	Pearson Correlation	.313	.052	-.092-	1
	Sig. (2-tailed)	.002	.880	.788	
	N	40	40	40	40

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: مخرجات برنامج (spss)

بتقدير قيمة معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات ظهرت علاقة طردية متوسطة بين انخفاض قيمة العملة وبين حالة الاضطراب الخفيفة قدرها ٢٤% عند مستويات معنوية مرتفعة، بينما ظهرت علاقة طردية قوية بين انخفاض قيمة العملة وبين حالة الاضطراب المتوسطة وصلت إلى ٧٦% عند مستويات معنوية مرتفعة، في حين قدرت العلاقة الطردية بين انخفاض قيمة العملة وبين حالة الاضطراب الشديدة كإحدى مراحل اضطراب دوروية المزاج بنحو ٣١% عند مستويات معنوية منخفضة.

تفسر هذه النتائج بأن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار على كافة القطاعات السلعية والخدمية، وأن هذا الارتفاع في الأسعار يقيد قدرة الفرد على تلبية احتياجاته الأساسية أو حتى الكمالية، وعلى الفرد في هذه الحالة أن يزيد من عملية المفاضلة والاختيار بين البدائل المتاحة لديه والتي تزيد كلما انخفضت قيمة العملة وارتفعت الأسعار. تنعكس هذه الأحوال الاقتصادية وما يترتب عليها من مفاضلة

واختيار على الحالة النفسية للإنسان، ويظهر ذلك الاضطراب النفسي من خلال علامات الضيق والغضب والانفعالات السريعة والمتكررة مع سهولة الاستثارة والعنف في التعامل والشعور بالحزن واليأس وفقدان الرغبة في تحقيق الأهداف والشعور بعدم القيمة مع تزايد الإحساس بالذنب وانخفاض ساعات النوم والإجهاد مع عدم التركيز وارتفاع حالات الانتحار. وتزيد نسب تعاطي المخدرات وارتفاع نسبة الاستماع للأغاني ذات الإيقاعات العنيفة بغض النظر عن مضمونها أو ما تحتويه من كلمات كأحد المصادر التي يلجأ إليها الفرد لتخفيف حدة الضغوط النفسية التي يتعرض لها. وبالتالي تظهر على الإنسان علامات من التفاؤل الزائد والشعور المبالغ بالسعادة والتقدير المفرط للذات والاعتزاز بالفردية والحديث أكثر من المعتاد وفي مختلف المجالات وسوء الحكم على الأمور واتخاذ قرارات غير حكيمة ونشاط بدني مفرط وتزايد في الدوافع الجنسية مما يزيد من حالات التحرش اللفظي والبدني، وهو ما يمثل حالة اضطراب دورى في المزاج يصاب به الإنسان بدرجات تتراوح بين الخفيفة والمتوسطة والشديدة.

وتزيد هذه الأعراض وتتسارع نسبة تكرارها كلما انخفضت قيمة العملة ووصلت عملية المفاضلة بين السلع والخدمات الأساسية مثل السلع الغذائية والعلاج والتعليم والمواصلات. وكلما كانت هذه الأوضاع الاقتصادية تمس نسبة كبيرة من المواطنين أصحاب الدخل المحدودة والمنخفضة من العاملين في القطاع العام أو في الجهاز الإداري للدولة أو في القطاع الخاص وهي تمثل نسبة تصل إلى ٧٠% من العاملين في الاقتصاد المصري (الدولى، ٢٠٢١) وبالتالي وصلت نسبة الارتباط إلى ٧٦% كما هو موضح في الجدول رقم (٦) وانخفضت هذه النسبة إلى ٢٤% نظراً لأن انخفاض قيمة العملة وما يسفر عنه من ارتفاع في الأسعار لا يؤدي إلى اضطراب في الحالة المزاجية لنسبة قليلة من الأفراد من أصحاب الدخل الحقيقية التي تتميز بدرجة عالية من المرونة مع معدلات التضخم فتزيد بنسب متقاربة مع نسب ارتفاع الأسعار. وأن هذه الفئة محدودة في قطاعات معينة في الجهاز الإداري للدولة أو من أصحاب الأرباح من المهنيين.

جدول رقم (٧) معامل ارتباط بيرسون بين الضرائب غير المباشرة وبين مراحل اضطراب دوروية المزاج

		it	ob	um	de
it	Pearson Correlation	1	.317	.823**	.145
	Sig. (2-tailed)		.880	.890	.793
	N	40	40	40	40
ob	Pearson Correlation	.317	1	-.092-	.052
	Sig. (2-tailed)	.880		.788	.880
	N	40	40	40	40
um	Pearson Correlation	.823**	-.092-	1	.643*
	Sig. (2-tailed)	.890	.788		.033
	N	40	40	40	40
de	Pearson Correlation	.145	.052	.643*	1
	Sig. (2-tailed)	.793	.880	.033	
	N	40	40	40	40

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: مخرجات برنامج (spss)

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تقدير قيمة معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات ظهرت علاقة طردية متوسطة بين الضرائب غير المباشرة وبين حالة الاضطراب الخفيفة قدرها ٣٢%، بينما ظهرت علاقة طردية قوية بين الضرائب غير المباشرة وبين حالة الاضطراب المتوسطة وصلت إلى ٨٢%، في حين قدرت العلاقة الطردية بين الضرائب غير المباشرة وبين حالة الاضطراب الشديدة كإحدى مراحل اضطراب دوروية المزاج بنحو ١٤% عند مستويات معنوية مرتفعة.

يوضح الجدول رقم (٧) مدى الارتباط بين الضرائب غير المباشرة وبين اضطراب دوروية المزاج من خلال مراحل الثلاث المتمثلة في الخفيفة والمتوسطة والشديدة، عن طريق تحديد معامل ارتباط بيرسون للمتغيرات الخاضعة للاختبار. ومن خلال بيانات الجدول يتضح أن ارتباط أثر ضرائب القيمة المضافة كتطبيق للضرائب غير المباشرة على اضطراب الحالة المزاجية للأفراد وصل إلى معدل مرتفع في الحالة المتوسطة وصل فيه معامل ارتباط بيرسون إلى ٨٢% ويفسر ذلك بأن الضرائب غير المباشرة ذات

تأثير سلبي مباشر على السلع والخدمات الأساسية التي يحتاج إليها شريحة كبيرة من المواطنين مثل السلع الغذائية والمواصلات والاتصالات والأدوية، وأن إضافة ضرائب القيمة المضافة على هذه السلع يؤدي إلى ارتفاع سعرها مما يدعو إلى تخفيض الاستهلاك بنسب كبيرة في أغلب الأحيان، خاصة وأن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة على الاستهلاك وأن الميل الحدي للاستهلاك عند الشريحة الغالبة من المواطنين مرتفع وبالتالي فإن أثر الضرائب غير المباشرة - متمثلة في ضريبة القيمة المضافة - على الاستهلاك يكون كبيراً وهو ما يدعمه تحليل معامل ارتباط بيرسون الذي وصل إلى ٨٢% مما يعني أن هذا التخفيض في استهلاك السلع الأساسية ينعكس على الحالة المزاجية للأفراد بشكل كبير.

ويلاحظ من بيانات الجدول رقم (٧) أيضاً أن معامل ارتباط بيرسون بين الضرائب غير المباشرة وبين اضطراب دوروية المزاج عند الحالة الخفيفة وصل إلى ٣٢% وعند الحالة الشديدة إلى ١٤% عند مستويات معنوية مرتفعة مما يفسر بأن تأثير الضرائب غير المباشرة على استهلاك السلع والخدمات تأثير غير مؤثر عند شريحة قليلة من المواطنين، وبالتالي فإن انعكاس زيادة الضرائب غير المباشرة على الحالة المزاجية يكون محدوداً سواء في الحالة الخفيفة أو في الحالة الشديدة.

جدول رقم (٨) معامل ارتباط بيرسون بين معدلات الإفلاس وبين مراحل اضطراب

دوروية المزاج

		b	ob	um	ed
b	Pearson Correlation	1	-.092-	0.363	.889
	Sig. (2-tailed)		.008	.747	.685
	N	40	40	40	40
ob	Pearson Correlation	-.092-	1	.643*	.793**
	Sig. (2-tailed)	.008		.033	.890
	N	40	40	40	40
um	Pearson Correlation	0.363	.643*	1	.087
	Sig. (2-tailed)	.747	.033		.793
	N	40	40	40	40
de	Pearson Correlation	.889	.793**	.087	1
	Sig. (2-tailed)	.685	.890	.793	
	N	40	40	40	40

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

(spss) المصدر: مخرجات برنامج

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ويعمل تقدير لقيمة ارتباط بيرسون بين المتغيرات ظهرت علاقة عكسية قوية بين الإفلاس وبين حالة الهوس عند المستوى الخفيف قدرها ٩٢% عند مستوى معنوية منخفض، بينما ظهرت علاقة طردية متوسطة بين الإفلاس وبين حالة اضطراب المزاج عند المستوى المتوسط وصلت إلى ٣٦% عند مستوى معنوية مرتفع، في حين ظهرت علاقة طردية قوية بين حالة الإفلاس وبين حالة اضطراب دوروية المزاج عند المستوى الشديد قدرت بنحو ٨٩% عند مستويات معنوية مرتفعة.

تفسر هذه النتائج بأن حالات الإفلاس في أغلبها تحدث للمنشآت وأن حالات قليلة تصيب الأفراد. وأن تعرض المنشآت لحالات الإفلاس سواء كانت منشآت كبيرة أو متوسطة أو حتى صغيرة ينعكس على دخول أصحابها مباشرة والذي يتمثل في الأرباح التي يحصلون عليها، وأن انخفاض الأرباح نتيجة تعرض منشآتهم للإفلاس يؤثر بشكل كبير على حالتهم المزاجية لذلك ظهر معامل الارتباط كبير بين الإفلاس وبين اضطراب المزاج عند المستوى الشديد وصل إلى ٨٩% وأن أثر الإفلاس يكون عند المستوى الشديد بسبب زيادة حجم الخسائر وانخفاض الدخل الشديد المترتب على حالات الإفلاس التي تصيب الشركات المتمثلة في خسائر رأسمالية من بيع أصول منتجة ومنشآت لصالح الدائنين أو خسائر جارية نتيجة تحمل مصروفات جارية حتى إتمام إجراءات الإفلاس.

في حين أن معامل الارتباط بين الإفلاس وبين اضطراب المزاج عند المستوى المتوسط وصل إلى ٣٦% مما يشير إلى وجود ارتباط طردى متوسط. ويفسر ذلك بأن إفلاس الشركات لا يؤثر على الشريحة العريضة من المواطنين أصحاب الدخول الثابتة العاملين في الجهاز الإداري للدولة، وأن هؤلاء يكونوا أكثر تأثراً على المستوى النفسى بانخفاض قيمة العملة أو حتى بزيادة معدلات الضرائب غير المباشرة وهو ما أظهره التحليل سابقاً من خلال معامل الارتباط الذي وصل إلى ٧٦% بين انخفاض قيمة العملة والحالة المزاجية، ٨٢% بين الضرائب غير المباشرة وبين الحالة المزاجية على التوالي. وأن المتأثرين بحالات الإفلاس هم نسبة من العاملين في القطاع العام أو في القطاع الخاص بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية نتيجة تعرض المنشآت التي يعملون بها للإفلاس ومن ثم للتصفية.

نتائج البحث

ناقش البحث مدى انعكاس انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد على الحالة النفسية لهم وذلك عن طريق تحديد مدى الارتباط بين الأسباب الرئيسية المؤدية لانخفاض الدخل الحقيقي للأفراد وهي انخفاض قيمة العملة وتدنى قوتها الشرائية، وزيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة، وارتفاع نسب الإفلاس في المجتمع. وبين حدوث اضطراب دوروية المزاج عند الأفراد حسب مستويات ثلاثة وهي خفيفة ومتوسطة وشديدة. وهدف إلى تقليل الأثر الذي يحدثه انخفاض الدخل الحقيقي للمواطن على حالته المزاجية إلى الحد الأدنى.

وتمثلت افتراضات الدراسة في أن هناك أثر لانخفاض قيمة العملة المحلية، ولزيادة معدلات الضرائب غير المباشرة، وارتفاع حالات الإفلاس على انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد. وأن هناك علاقة طردية بين انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد وبين اضطراب دوروية المزاج بدرجاته المختلفة. وأن استخدام السياسات المالية والنقدية بأسلوب مرن يمكن أو يؤدي إلى تعقيم الأثر الذي يحدثه انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد على اضطراب حالته المزاجية.

وفي ضوء أهداف الدراسة والافتراضات الموضوعية توصل البحث إلى النتائج التالية:
١- النظرية النفسية الاجتماعية هي الأقرب لتفسير حدوث اضطراب دوروية المزاج عند الأفراد. نظراً لوجود ارتباط كمي بين الأحداث الاقتصادية والاضطرابات المزاجية التي تعترى الأفراد.

٢- عند انخفاض الدخل الحقيقي للفرد نتيجة لأي من الأسباب الاقتصادية يحدث اضطراب دوري في المزاج لديه بدرجات متفاوتة.

٣- هناك ارتباط طردى مرتفع بين انخفاض قيمة العملة المحلية وحدث اضطراب دوري في المزاج عند المستوى المتوسط. وارتباط طردى منخفض عند المستوى الخفيف، ولا يوجد ارتباط معنوي عند المستوى الشديد.

٤- هناك ارتباط طردى مرتفع بين زيادة معدلات ضرائب القيمة المضافة وبين الاضطراب الدوري في المزاج عند المستوى المتوسط، وارتباط طردى منخفض عند المستوى الخفيف، وارتباط طردى منخفض جداً عند المستوى الشديد.

٥- ظهرت علاقة طردية قوية بين حالات الإفلاس وبين اضطراب دوروية المزاج عند المستوى الشديد، وعلاقة متوسطة عند المستوى المتوسط، ولم تظهر علاقة عند المستوى الخفيف.

٦- استخدام السياسات المالية المرنة مثل فرض ضريبة القيمة المضافة على السلع وفقاً لشرائح معينة هي السياسة الأنسب لتقليل الآثار السلبية التي تمارسها ضريبة القيمة المضافة على انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد.

التوصيات

في ضوء مشكلة البحث وما أسفر عنها من نتائج اقتصادية ذات انعكاسات على حالة اضطراب المزاج عند الأفراد بنسب متفاوتة. توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات الاقتصادية وأخرى تفيد من الناحية النفسية كما يلي:

أولاً: توصيات اقتصادية

- ١- حفز العمليات الإنتاجية على مستوى الوحدات المتوسطة والصغيرة من خلال توفير تمويل مناسب لرأس المال العامل وتمويل دورات التشغيل الأولى مع حل مشاكل التعثر المالي للوحدات القائمة، كذلك دعم المصانع التي تعاني من انخفاض الإنتاجية بتوفير أحدث طرق التكنولوجيا وتحديث خطوط الإنتاج فيها. لأن ذلك من شأنه أن يرفع مرونة الجهاز الإنتاجي، ويزيد من قدرة العرض الكلي في دعم قيمة العملة المحلية الأمر الذي ينعكس إيجابياً ومباشرة على كبح معدلات التضخم المرتفعة.
- ٢- التعامل بحرص عند استخدام ضرائب القيمة المضافة نظراً لأنها ضريبة على الاستهلاك وأن الشريحة العظمى من الأفراد من أصحاب الدخل المنخفضة يتميزون بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بالفعل مما يعنى أن تأثير مثل هذه الضرائب على الدخل الحقيقية يكون مرتفع إلى حد بعيد.
- ٣- التعامل مع الوحدات الإنتاجية التي تعرضت للإفلاس على أنها جزء من جسد الاقتصاد الكلى ولا يجب بترها بل إعادة هيكلتها إدارياً ومالياً ومساعدتها على العودة إلى حلبة الإنتاج، لأن مردود ذلك زيادة في حجم الإنتاج وتدعيم القدرة الشرائية للعملة المحلية من جهة وتقليل معدلات انخفاض الأجور الحقيقية من جهة أخرى.
- ٤- اتباع سياسة مالية مرنة من أجل الحفاظ على الأثر الصافى الإيجابي لتطبيق ضرائب القيمة المضافة عن طريق تقسيم السلع إلى شرائح متعددة تخضع للضريبة بنسب متفاوتة.

ثانياً: توصيات نفسية

- ١- تفعيل دور المراكز الثقافية التابعة لوزارة الثقافة لنشر الوعي السليم وتغيير الأفكار السلبية في المجتمع وتحويلها إلى أفكار إيجابية لأن ذلك من شأنه تدعيم الاستقرار النفسي للفرد وتقليل أعراض اضطراب دوروية المزاج.

- ٢- توفير مساحات خضراء ومنتزهات وملاعب مجانية بمساحات كبيرة يمارس فيها الأفراد الأنشطة الرياضية والترفيهية التي تعد متنفس تخفف حدة الضغوط النفسية التي يتعرضون لها مما يساعد في تقليل اضطراب دوروية المزاج.
- ٣- التوجيه باستقرار الإيقاع اليومي للأحداث والتركيز على النماذج الإيجابية من خلال وسائل الإعلام. لأن ذلك يساعد على تحويل المسار السلبي لتأثير هذه الشحنات التي يتلقاها الجهاز العصبي وتزيد من حدة اضطراب دوروية المزاج.
- ٤- ضرورة الانتباه إلى ترسيخ الرضا الاجتماعي وتحقيق التكامل بين فئات المجتمع وزيادة المساندة والدعم المجتمعي من خلال السياسات الاقتصادية المتبعة، والانتباه إلى المظاهر المرفوضة في السلوك الجمعي وتشجيع الحرية في إطار من الالتزام، كل ذلك يدعم الاستقرار النفسي للأفراد ويقلل من مخاطر التعرض لاضطراب دوروية المزاج.

بحوث مستقبلية:

- إن الوصول إلى نتائج وتوصيات هذه الدراسة يفتح الباب لمزيد من البحث في الموضوعات التالية:
- ١- استخدام السياسات المالية والنقدية لتعقيم الأثر المترتب على انخفاض الدخل الحقيقي للفرد.
 - ٢- تحديد مدى الأثر الذي تمارسه ضريبة القيمة المضافة على حجم التغير الحقيقي في الدخل الكلي.

قائمة المراجع**أولاً: مراجع باللغة العربية**

- أحمد حسن النجار. (٢٠١٩). الممارسات الدولية لوحدات تطبيق الاقتصاد السلوكي (الوكز) ومتطلبات نجاحها. ، بحث مقدم إلى الفاعلية الاقتصادية: "الوكز السلوكي". الكويت: ، مركز الكويت للاقتصاد الإسلامي.
- البنك الدولي. (٢٠٢١). مؤشرات اقتصادية، الوظائف والتنمية.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والحصاء (٢٠١٩). القاهرة - مصر: بيانات بحث الدخل والنفاق لعام ٢٠١٧-٢٠١٨.
- محمد داود عثمان. (٢٠١٤). تأليف المالية السلوكية (علم النفس. صناعة القرار. والأسواق).
- دار الفكر. <https://www.daralfiker.com/node/7148>
- مقال بعنوان: بناء ثقافة الادخار من خلال نظرية الوكز. (بلا تاريخ).
- <https://www.researchgate.net/deref/https:%3A%2F%2F>
- منظمة الصحة العالمية. (٢٠٢١). الاضطرابات العقلية والسلوكية في التصنيف الدولي للأمراض النفسية. (ترجمة: أنور الحمادي، المحرر) منظمة الصحة العالمية.
- مهدي عطية الجبوري. (٢٠١٧). التمويل السلوكي ودوره في القرارات المالية. مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية (المجلد ٢٢ العدد ٤).
- هشام مصطفى. (٢٠٢٢). اختبار فرضية حيادية النقود وتأثير التوسع النقدي على الناتج المحلي الإجمالي: حالة الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١). مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

- Akbulut-Yuksel, M., & Boulatoff , C. (2021). The effects of a green nudge on municipal solid waste: evidence from a clear bag policy. *Journal of Environmental Management and Economics* 106, 102404.
- Angener, E., & Loewenstein, G. (2006). BEHAVIORAL ECONOMICS: Simple models of psychological phenomena. Elsevier's Handbook of the Philosophy of Science.
- Beach, W., Hederman, R., & Nell, G. (2008, April). Economic Effects of Increasing the Tax Rates on Capital Gains and Dividends. *National Tax Journal*(Vol. 49 no. 4).

- Bergen, B. (2016). *What the F: What Swearing Reveals About Our Language, Our Brains, and Ourselves*. . New York, NY: : Basic Books.
- Berger, J., Meredith, M., & Wheeler, S. (2008). Contextual priming: where people vote affects how people vote. *Proceedings of the National Academy of Sciences (PNAS)* 105(26), 8846-8849.
- Consortium, C.-D. G. (2013). Identification of risk loci with shared effects on five major psychiatric disorders: A genome-wide analysis. *The Lancet*, 381, 1371--1379.
- Damodaran, A. (2001). *Corporate Finance: Theory and Practice*. 2nd ed. New York:: John Wiley & Sons.
- Dani , Rodrik. (2017). In R. Dani, N. Serra, & J. Stiglitz (Eds.), *A practical approach to formulating growth strategies*. In *from the Washington Consensus towards a new global governance* (p. 63). Oxford: Oxford University Press.
- Dave, D., Sabia, J., & Safford, S. (2022). The limits of reopening policy to alter economic behavior: New evidence from Texas. *Journal of Risk and Uncertainty*, pp. 1-37.
- David, R. W., James, S. J., & Nrman, B. A. (2003). Racial Differences in Physical and Mental Health: Socio-economic Status, Stress and Discrimination. *Ethnicity and Disease*. Retrieved from <https://doi.org/10.1177/135910539700200305>
- Editorial (2017) The rise of behavioural economics. *Nat Human Behav* 1:767. (n.d.). Retrieved from <http://dio.org/10.1038/s41562-0252-9>
- EPA guidance on mental health and economic crises in Europe. (n.d.).
- Gali , J., & Monacelli, T. (2005). Monetary Policy And exchange rate Volatility in a small open economy. *The Review of Economic Studies*(72.3), pp. 707-734.

- Geritar, A. (2011). Emotional support negative interaction and DSMiv life time disorders among older A FRICAN American. *Public A access, Author Manuscription.*
- Hantouche, G., Vannucchi, E., & Pinto, G. (2015). Cyclothymia reloaded: A reappraisal of the most misconceived affective disorder. *Lournal of Affective Disorder.*
- Impact of economic crises on mental health. (2011). In World Health Organization, *Impact of economic crises on mental health* (p. 34). Geneva 27, Avenue Appia 20, 1211, Switzerland. Retrieved from URL : <http://www.euro.who.int/.../e94837>.
- Lopes, A., Lezama , R., & Pineda, R. (n.d.). Model based systems engineering for smart grids as systems of systems. *Procedia Comput. Sci. 2011, 6, 441–450.*
- M. Jacob .(2015) .Ametatheretical analysis of social support theory in application to military post tramatic strew disorders . *the University of Texas Arlington, Proquest Dissertation.*
- M. Martin Carrasco ،S. Evans Lacko ،G. Dom ،G. N. Christodoulou ،J. Samochowiec ،E. Gonzalez Fraile . . . ،D. Wasserman .(2016) . EPA guidance on mental health and economic crises in Europe . *European Archives of Psychiatry and Clinical Neuroscience*)volume 266 P.89.
- Magoon, M., & Hursh, S. (2011). The behavioral economics of transportation travel time, mode choice and carbon impact. *Presented at the 5th annual Behavior, Energy and Climate Change Conference (BECC).* Retrieved from Available at: <http://www.stanford.edu/group>
- Magoon, M., & Hursh, S. (2011). The behavioral economics of transportation travel time, mode choice and carbon impact. *Presented at the 5th annual Behavior, Energy and Climate Change Conference (BECC).* Washington, DC. Retrieved from Available at: <http://www.stanford.edu/group>

- McKinley, T. (2015). Why is the Dutch disease always a disease? The macroeconomic consequences of scaling up ODA. *UNDP International Poverty 42 Centre Working Paper*, p. No. 10.
- Michael, G. (2015). constructs A depth psychology observational case study. *Psychosomatic disorders and the influence of psychosocial*.
- Norton, A., & Manne. (2005). Ovarid cancer patients psychology distress: the Role of psychology impairment unsupportive family and friend behavior. *perceived control and self –esteem health psychology*. (24).
- Philippe, N. (2017). GCC Value-Added Tax (Analysis of the GCC VAT Framework Agreement) . *Ministry of Economy and Commerce*. State of Qatar. Retrieved from <https://www.allaboutvat.com/wpcontent/uploads/KPMG-Analysis-of-the-GCC-VAT-Framework-Agreeme>
- Silva, M., Resurrección, D., Antunes, A., Frasilho, D., & Cardoso, G. (2018, November 13). Impact of economic crises on mental health care: a systematic review. *Published online by Cambridge University Press*.
- Van Meter, R. A., Youngstrom, A. E., & Findling, L. R. (2012). Cyclothymic disorder: A critical review. *Clinical Psychology Review, Issue 4*(Volume 32), pp. 229-243.
- Walsh, C. E. (2003). *Monetary Theory and Policy*. the MIT Press, London, England.
- Youngstrom, A. R., Birmaher, E. A., Arnold, B., & Findling, L. E. (2017). Longitudinal course and characteristics of cyclothymic disorder in youth Van Meter. *Journal of Affective Disorders*.
- Youngstrom, A., Freeman, E., & Findling, J. K. (2016). Impact of Irritability and Impulsive Aggressive Behavior on Impairment and Social Functioning in Youth with Cyclothymic Disorder Van Meter. *Journal of Child and Adolescent Psychophar*.